المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الأمم المتحدة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية الدولية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب: **إشراف الدكتورة:**

حمداني داني علاوي مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ لوراري علي.....رئيسا

د/ علاوي مريم..... مشرفا ومقررا

أ/ خننو فاتح.....ممتحنا

تاريخ المناقشة:2017/06/20

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين عرفانا بفضلهما

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة ،خاصة نور الدين وعلي المقيمان بألمانيا

إلى مقلاتني سماح ،

كل أصدقائي وصديقاتي وزملائي وزميلاتي

أهدي ثمرة جهدي هذا

شكـــــــر وتقـــــــدير

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذه المذكرة على هذا النحو ،كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير ، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للدكتوراه الفاضلةعلاوي مريمالتي أنارت لي الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة ، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما أتوجه بكل التقدير والامتنان لأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذةأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي وأسرتي لكل ما قدموه حتى إكتمل هذا البحث.

الطالب: حمداني داني

ملخص الدراسة:

تعتبر الدبلوماسية الوقائية وجه من أوجه الدبلوماسية المعاصرة، تبلورت على الساحة الدولية كمفهوم ومصطلح على يد الأمين العام السابق للأمم المتحدة "داغ همرشولد"، وذلك بعد ارتفاع حدة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، غير أنه في ظل تدهور الأوضاع السياسية للدول وتفشي ظاهرة النزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، تصدرت الدبلوماسية الوقائية الأجندة الأممية من خلال تقرير الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" عام 1992م، وذلك بهدف تقوية دور الأمم المتحدة وتعزيز آلياتها المتخذة لمنع نشوب النزاعات والحد من انتشارها، ولقد برز هذا السعي الأممي لتبني هذا النهج الوقائي على أرض الواقع في العديد من مناطق العالم التي شهدت توترات وصراعات، منها الأزمة الصومالية التي تعد من أشد وأعقد نماذج الصراعات الداخلية في إفريقيا، بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، وإن أخفقت الأمم المتحدة في إحتواء الوضع في الصومال لعدم توفر مناخ سياسي لتسهيل جهود الدبلوماسية الوقائية، نجحت في وقف هذا العدوان الإسرائيلي على لبنان، وذلك بفضل قوات اليونيفيل التي قامت بها الأمم المتحدة، والتي كانت الوسيلة الأساسية التي مارست بموجبها دبلوماسيتها الوقائية.

RESUME DE L'ETUDE

La diplomatie préventive est l'un des aspects de la diplomatie contemporaine, étant introduit sur la scène internationale en tant que concept et terme par l'ancien Secrétaire général des Nations Unies « Dag Hammarskjöld », vu l'intensité élevée du conflit entre les camps de l'Est et de l'Ouest, mais compte tenu de la situation politique détériorée des pays et la propagation du phénomène des conflits internes après la fin de la guerre froide, la diplomatie préventive a occupé le devant de l'agenda de l'ONU d'après le rapport du précédent Secrétaire général « Boutros Boutros-Ghali » en 1992, afin de renforcer le rôle des Nations Unies et les mécanismes pris pour prévenir les conflits et réduire leur propagation, ce qui est démontré sur le terrain dans de nombreuses régions du monde qui ont vu des tensions et des conflits, y compris la crise somalienne qui est l'un des conflits internes les plus complexes en Afrique, en plus de l'agression israélienne contre le Liban en 2006, et les Nations Unies ne contenait pas la situation en Somalie.

Et même s'elle n'a pas réussi à contenir la situation en somalie en raison de l'absence d'un climat politique facilitant les efforts de la diplomatie préventive, elle a réussi à arrêter l'agression israélienne contre le Liban, grâce à la FINUL menées par l'Organisation des Nations Unies qui était le principal moyen par lequel a été exercée sa diplomatie préventive.

مقـــدمـــة

بعد فشل عصبة الأمم في حل النزاعات والمشاكل التي اعترضت العلاقات فيما بين الدول، والتي أدت بدورها إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وبالنظر إلى حجم الدمار والخسائر البشرية والمادية التي أخذت تخلفها تلك الحرب، بدأ المجتمع الدولي في التفكير من جديد في إنشاء هيئة دولية أخرى، تمثلت في منظمة الأمم المتحدة، تسعى إلى خدمة البشرية وتحقيق أهداف سامية، ولاسيما حفظ السلم والأمن الدوليين.

لكن رغم تلك المجهودات المبذولة من طرف هيئة الأمم المتحدة لتكريس مبادئها وأهدافها على أرض الواقع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أخفقت في العديد من المرات في إقامة علاقات تعاون بين الدول، وذلك بسبب ظهور الصراعات الإيديولوجية بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية، ومن تم فقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الانقسام إلى فشل الأمم المتحدة في توفير الأمن والسلم والقدرة على فرض التزام الجميع باحترام مبادئ الشرعية الدولية.[1]

وعقب نهاية الحرب الباردة، برزت وانتشرت العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية العرقية والدينية، والتي سرعان ما تطورت في مجملها إلى نزاعات مسلحة غير دولية، ولتصدي لتلك النزاعات، بدأ دور الأمم المتحدة يتزايد شيئا فشيئا، حيث قامت في هذا الصدد بوضع مجموعة من الوسائل والآليات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مستعينا بما جاء في الميثاق الأممي لعام 1945م، وما جاء في نصوص أخرى، غير أن تلك الوسائل والآليات تشترك في الهدف والمفهوم، فكلاهما وسائل سياسية دبلوماسية تهدف إلى فض النزاعات والوقاية منها.

وإذا ما نظرنا إلى تلك النصوص الأخرى نجد أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" ساهم بشكل كبير وفعال في سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث يظهر ذلك جليا في تقريره المعروف باسم "خطة السلام" المقدمة في 17 جوان 1992م، استجابة لطلب مجلس الأمن في اختتام أول اجتماع يعقده على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 31 يناير 1992م.

[1] - ياسين الشيباني، **مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة القاهرة، 1977م، ص 230.

وقد اعتبر "بطرس بطرس غالي" في تقريره هذا أن دور الأمم المتحدة يبدأ قبل اندلاع النزاع للوقاية منه، أو العمل على إجهاضه في مرحلة مبكرة، ويتحرك معه إذا اندلع ليحاول احتواءه ومنع انتشاره، ثم حله، وهذا كله اصطلح على تسميته بالدبلوماسية الوقائية، والتي تعد واحدة من أهم الآليات التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة لخفض مستوى التوتر في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

_ أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع تعزيز الدبلوماسية الوقائية أهمية بالغة، باعتباره أحد المواضيع الكبرى والشغل الشاغل للأمم المتحدة، خاصة في ظل تفشي الصراعات والنزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث للحد من مظاهر عدم الاستقرار تلك وحفاظا على السلم والأمن الدوليين، سعت الأمم المتحدة جاهدة إلى إعادة بعث وتفعيل وسائل التسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من جهة، وتبني نظام وقائي جديد يشمل مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتم اتخاذها لمنع نشوب النزاعات أصلا، أو احتوائها وعلاج أسبابها الكامنة من جهة أخرى.

_ أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

1-أسباب موضوعية:

_ تعد الدبلوماسية الوقائية من أهم الآليات والوسائل الحديثة الناجعة التي تبنتها الأمم المتحدة للحد من انتشار النزاعات الدولية والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عنها.

_ تنامي الاقتناع لدى الأمم المتحدة بأن الدبلوماسية الوقائية هي الفرصة السانحة من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة.

_ تسليط الضوء على النزاعات التي ساهمت الدبلوماسية الوقائية في حلها بعد نهاية الحرب الباردة.

2-أسباب ذاتية:

_ يندرج موضوع الدبلوماسية الوقائية ضمن تخصص الدراسات الدبلوماسية.

_ تم اختيار الموضوع لإثراء المكتبة في ظل نقص الدراسات التي عالجت هذا الموضوع باللغة العربية وذلك لاعتباره حديث النشأة، اهتمت به أكثر الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة.

_ أهداف الدراسة:

_ معرفة مدلول ومعنى الدبلوماسية الوقائية.

_ تحديد الإطار الزماني لظهور الدبلوماسية الوقائية.

_ الوقوف عند أهم الوسائل السياسية والدبلوماسية التي تتبنها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات بصفة عامة، والآليات الجديدة لدرء والوقاية من النزاعات بصفة خاصة.

_ تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في تفعيل الدبلوماسية الوقائية مبدئيا، وتقدير مدى نجاحاتها.

_ الدراسات السابقة:

إن بروز العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، جعل من الدراسات السياسية تهتم كثيرا بالدبلوماسية الوقائية، كونها تهدف إلى حفظ أهم مقصد من مقاصد الأمم المتحدة، ألا وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بتفعيل مجموعة من الأعمال والإجراءات التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الدول أساسا أو منع تصاعدها ووقف انتشارها.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال:

_ بلال لعيساني، الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

_ سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسية مقارنة، جامعة بسكرة، 2009م-2010م.

_ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر الممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الثاني، النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة المسارات، دون ذكر الطبعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

_ الإشكالية:

فيظل إعادة النظر في الآليات السياسية والدبلوماسية المعتمدة من منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت هيئة الأمم المتحدة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1_ ما هي الوسائل المستحدثة من طرف الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين؟

2_ ما مفهوم الدبلوماسية الوقائية وحدودها؟

3_ فيما تكمن آليات واستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية ؟

4_ ما مدى فعالية الدبلوماسية الوقائية في حفظ السلم والأمن الدوليين على أرض الواقع؟

_ الفرضيات:

سنحاول في دراسة هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية من خلال الفرضيات التالية:

1_ تندرج الآليات والوسائل المستحدثة لحل النزاعات الدولية والوقاية منها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة وأجندة السلام لعام 1992م.

2_ ارتباط مفاهيم الدبلوماسية الوقائية بعملية بناء وحفظ السلام.

3_ كلما زاد دور الأمم المتحدة في تعزيز وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، يؤدي إلى الحد من خطر النزاعات والصراعات الداخلية وخفض مستوى التوتر في العلاقات الدولية.

_ الإطار المنهجي:

تتطلب الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية والفرضيات المطروحة الاعتماد على ما يلي:

1-المنهج التحليلي

ولقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تحليل نصوص ميثاق الأمم المتحدة لعام1945م، والتي عالجت وسائل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية هذا من جهة، ونصوص أجندة السلام التي تطرقت إلى وسائل وآليات عمل وتفعيل الدبلوماسية الوقائية من جهة أخرى.

2-المنهج التاريخي:

بحكم أن الموضوع له جذور تاريخية، فإن الغرض من استخدام المنهج التاريخي، هو معرفة الفترة الزمنية ومراحل نشأة وتطور مفاهيم الدبلوماسية الوقائية.

3- المنهج الوصفي:

يظهر من خلال تتبع نشاطات ومسارات تفعيل الدبلوماسية الوقائية على أرض الواقع بعد نهاية الحرب الباردة.

_ خطة الدراسة:

تقتضي الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تقسيم هذا الموضوع إلى خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تم تخصيص **(الفصل الأول)** للدبلوماسية الوقائية في ضوء النظام الأممي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بحيث تعرضنا إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفق لميثاق الأمم المتحدة **(المبحث الأول)**، والإطار النظري للدبلوماسية الوقائية **(المبحث الثاني)**.

أما**(الفصل الثاني)** تضمن النهج الوقائي في منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تعرضنا إلى آليات عمل الدبلوماسية الوقائية الدولية**(المبحث الأول)** وإستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية الدولية**(المبحث الثاني)**.

أما **(الفصل الثالث)** خصصناه لبعض تطبيقات الدبلوماسية الوقائية، تعرضنا إلى الدبلوماسية الوقائية في القارة الإفريقية الصومال أنموذجا**(المبحث الأول)**، والدبلوماسية الوقائية في الشرق الأوسط العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 أنموذجا**(المبحث الثاني)**.

الفصـــل الأول:

الدبلوماسية الوقائية في ضوء النظام الأممي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

تعد النزاعات الدولية من الظواهر الشائعة في العلاقات الدولية، إذ تتعلق بمسائل ذات طبيعة فعلية، سياسية أو قانونية.

كما يمكن أن تتعلق هذه النزاعات بمصالح هامة بالنسبة لأطرافها، والتي من شأنها إن لم يتم تجاوزها وتسويتها في الوقت المناسب، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تدهور العلاقات بين الدول، وهذا ما يجعلها تلجأ وتبحث عن طرق من شأنها تجنب اللجوء إلى استعمال القوة.

وبالرغم من أن بعض وسائل تسوية النزاعات بالطرق السلمية تعود إلى العصور القديمة، مثل المفاوضات التي بدأت منذ حوارات ادم وحواء،وطريقة الوساطة التي كانت متداولة منذ العهد الإغريقي، فإنه ابتدءا من إعلان ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م، ظهرت تقنيات أخرى لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، حيث أصبحت البعض منها ملزمة للدول(**المبحث الأول**)، وذلك من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، لكن رغم كل تلك المحاولات فشلت هيئة الأمم المتحدة في تحقيق هدفها، وذلك نتيجة لتفاقم عدد النزاعات، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ دور الأمم المتحدة يتزايد للتصدي لتلك النزاعات المسلحة عن طريق تفعيل الدبلوماسية الوقائية (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: التسوية السلمية للنزاعات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة

إن في ظل تضارب المصالح وانعدام التجانس فيما بين الدول، وتشعب وتنوع العلاقات فيما بينها، من المستبعد أن تخلو هذه العلاقات الدولية من مشاكل ونزاعات بين أطرافها، الأمر الذي يستدعي حلها وتسويتها بشكل أو أخر.

وبالنظر للويلات والمآسي التي سببتها الحرب العالمية الأولى والثانية، دفعت بمنظمة الأمم المتحدة عام 1945م إلى وضع مجموعة من الوسائل للوقاية من النزاعات الدولية منها ما جاء في الميثاق ومنها ما جاء في نصوص أخرى، غير أنها تشترك في الهدف والمفهوم العام، فهي وسائل سياسية أو دبلوماسية هدفها الحد من النزاعات المسلحة، لذلك أصطلح على تسميتها بالدبلوماسية الوقائية، غير أن هذا المفهوم ليس واحدا لدى الجميع، حيث هناك من يرى أن الحد من خطر النزاعات الدولية التي نشبت بين الدول يتم البحث عن تسويات لها من خلال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق، في حين يدعو البعض الأخر إلى البحث عن أسبابها والقضاء عليها قبل أن تتصاعد وتتحول إلى حروب، وذلك وفقا لما جاء في أجندة السلام لعام 1992م.[1]

وتتضمن الطرق الدبلوماسية والسياسية لحل النزاعات الدولية ما جاءت به نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م، المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة(**المطلب الأول**)، التحقيق والتوفيق(**المطلب الثاني**).[2]

[1]- محمد الأخضر كرام،**الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام**، جامعة ورقلة الجزائر، عدد 14، صادر بتاريخ 14 أفريل 2007م، ص125، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb، أطلع عليه يوم 08 مارس2017م، على الساعة 17:22.

[2]- ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الموقع عليه في 26 جوان 1945م في سان فرانسيسكو، في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945م، منشور على الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/documents، اطلع عليه يوم 10 أفريل2017م، على الساعة 10:30.

المطلب الأول: المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة

تعد المفاوضات **(أولا)**، المساعي الحميدة والوساطة **(ثانيا)** من أحسن الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، كونها تعتبر من الوسائل الاختيارية ولا تفرض حلولا على الدول، فهي من أكثر الوسائل إتباعا وشيوعا في الممارسة الدولية،[1] باعتبارها تتميز بالاحترام الشديد للسيادة الوطنية لدول لأخرى.[2]

أولا: المفاوضات

إن المفاوضات هي أشهر وأقدم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات، حيث ارتبط ظهورها بنشأة العلاقات الدولية[3]، فهي الطريقة العادية والوسيلة الأولى والرئيسية التي تلجأ إليها الدول لإزالة التوتر الذي يشوب العلاقات فيما بينها، حيث منذ العصور القديمة كانت الدول تشعر بوجود التزام يفرض عليها التفاوض قبل استخدام القوة.[4]

وتعرف المفاوضات على أنها تبادل الرأي بين دولتين أو أكثر بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما، ويكون تبادل الآراء شفهيا أو في مذكرات مكتوبة، أو بالطريقتين معا.[5]

ويقصد بها أيضا تلك المشاورات التي تجري بين دولتين أو أكثر بهدف تسوية نزاع قائم بينها بطريقة ودية وسليمة.[6]

ويقود المفاوضات عادة رؤساء الدول المتنازعة أو رؤساء حكوماتها أو وزراء خارجيتها وممثلوها الدبلوماسيين أو من توكل إليهم دولهم مهمة القيام بها.

---

[1]-خالد حساني، **مدخل إلى حل النزاعات الدولية**، دون طبعة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص23.

[2]- سليمان شريفي، **تسوية المنازعات بالطرق السلمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 1985م، ص90.

[3]- علي زراقط، **الوسيط في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011م، ص484.

[4]- الخير قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999م، ص14.

[5]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، دون طبعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص204.

[6]- خالد حساني، المرجع السابق، ص24.

وقد تجري المفاوضات بإحدى الدولتين المتنازعتين من خلال مباشرة العلاقات الدبلوماسية بينهما، أو تجري في بلد ثالث، يكون محايدا، وهذا ما كان عليه الحال مثلا بالنسبة للمفاوضات التي جرت بسويسرا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وفرنسا في نهاية الخمسينات وبداية الستينيات من القرن العشرين، ويمكن أن تتم تلك المفاوضات عن طريق الدعوة لمؤتمر يتم انعقاده خصيصا من أجل حل النزاع القائم.[1]

ولتحقيق الأهداف المسطرة من المفاوضات والوصول إلى التسوية السلمية للنزاع لابد من توفر جملة من الشروط:

- هدوء الجو العام للمفاوضات من خلال الابتعاد عن المؤثرات الخارجية، وكذلك الثقة المتبادلة وحسن النية.
- احترام مبدأ المساواة بين الدول باعتبارها متساوية في السيادة.
- مراعاة مصالح كل أطراف النزاع تحقيقا للتعاون الدولي.
- رغبة الأطراف في الوصول إلى حل أو تسوية للنزاع.
- مواصلة الجهود مع المحافظة على النتائج المكتسبة واحترام ما تم الاتفاق عليه أثناء المفاوضات.[2]

إن أسلوب المفاوضات يعد من أحد الأساليب المتميزة في هذا العصر، للحفاظ على استقرار السلم والأمن الدوليين، خاصة في ضل تعقد العلاقات الدولية وتشابكها وتطورها في مختلف المجالات، الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية، والاجتماعية، فكل ذلك جعل من المفاوضات تلعب دورا هاما في تسوية النزاعات مقارنة بالوسائل السلمية الأخرى، إلى درجة أن المرحلة الحالية وصفت على أنها مرحلة مفاوضات،[3]كونها تعد من القنوات الهامة التي تسلكها الدول لإزالة أي خلافات قد تنشأ بينها، وذلك لما تمتاز به من مرونة في تسوية جميع أشكال النزاعات تسوية مباشرة وودية، سواء كانت ذات طابع سياسي أو قانوني، وكما أن المفاوضات الدبلوماسية تعد جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار الوطني لأية دولة من الدول.[4]

ولذلك تعد المفاوضات من أبرز واهم الوسائل التي تستخدمها الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات أو الوقاية من الوقوع فيها أو الحد من انتشارها وتفاقمها في حالة ما إذا نشب نزاع ما، وذلك للميزة التي

[1]-وليد بيطار، **القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص717.

[2]- محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 127.

[3]-الخير قشي، المرجع السابق، ص15.

[4]- محمد ذيب،**التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشلف، 2009م-2010م، ص 13.

تتسم بها هذه الوسيلة مقارنة بغيرها من الوسائل السلمية الأخرى، فهي تجمع بشكل متوازن بين الطبيعة السياسية وبين الطبيعة القانونية، بحيث لا تطغى طبيعة على طبيعة أخرى.

ثانيا: المساعي الحميدة والوساطة

تعتبر المساعي الحميدة والوساطة أيضا من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، تستخدم عندما لا يتمكن أطراف النزاع من إقامة الاتصالات الضرورية لتسوية النزاع القائم بينهما، فالمساعي الحميدة يتم عادة اللجوء إليها عندما تفشل الأطراف المتنازعة في تسوية النزاع القائم بينهما عن طريق التفاوض، ويقصد بالمساعي الحميدة ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذو مركز رفيع محاولة لجمع الدول المتنازعة وإقناعها ببدء أو استئناف المفاوضات.[1]

فالطرف المتدخل في المساعي الحميدة يكون شخصا طبيعيا كالأمين العام للمنظمة الدولية أو أي شخصية بارزة أخرى في المجال الدبلوماسي والسياسي، أو قد يكون شخصا معنويا كالدول والمنظمات، ومن هنا يتضح أن الطرف أو القائم بالمساعي الحميدة لا تكون له علاقة بالنزاع،[2] وإنما تقتصر مهمته بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين،[3] ذلك بتنظيم لقاء بينهما للتوصل إلى اتفاق مفاده حل النزاعات بينهما عن طريق المفاوضات.[4]

ومن أمثلة المساعي الحميدة، مساعي الحكومة الأردنية عام 1969م بشأن النزاع الذي نشب بين العراق وإيران، نتيجة قيام الحكومة الإيرانية بإلغاء معاهدة الحدود العراقية الإيرانية المنعقدة عام 1937م كذلك المساعي السورية المصرية عام 1995م من أجل إعادة المفاوضات بين اليمن والسعودية إثر نشوب نزاع بينهما حول ترسيم الحدود في 10 جانفي 1995م.[5]

أما الوساطة يقصد بها ذلك العمل الذي يقوم به طرف ثالث، وتقتصر مهمته في الوصول إلى تسوية الخلاف القائم بين الأطراف المتنازعة،[6] فهي مبادرة ودية تقوم بها دولة أو منظمة خارجة عن

---

[1]- عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص ص 60-61.

[2]-وليد بيطار، المرجع السابق، ص719.

[3]-سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الثانية، دار وئل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999م، ص360.

[4]-عبد الكريم علوان خضير، **الوسيط في القانون الدولي العام، القانون الدولي المعاصر**، الكتاب الثاني، الطبعة أولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1997م، ص184.

[5]- زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، الطبعة الأولى، دار الجبل، بيروت، 1999م، ص 129.

[6]- علي زراقط، المرجع السابق، ص 486.

أطراف النزاع من أجل الوصول إلى تسوية نزاع ينشأ بين الدول،[1] وتعرف أيضا بأنها ذلك النشاط الودي الذي تبذله دولة أو منظمة دولية بغية حل خلاف قائم بين دولتين.[2]

وهذا الطرف الثالث مهمته لا تكمن في خلق تلك الأجواء التي تدفع الأطراف المتنازعة إلى الدخول في المفاوضات مباشرة، وإنما يقتصر دور ذلك الوسيط على اقتراح مجموعة من الشروط أو الحلول لتسوية الخلاف القائم بينهما،[3] غير أن ما يميز الوساطة أنها اختيارية في كل الأمور، حيث لا شيء يلزم مبادرة الوسيط بتقديم وساطته، وأن للدولتين المتنازعتين الحرية الكاملة في رفضهما للوساطة.[4]

ولعل أبرز وأهم الأمثلة الحديثة عن الوساطة، هي التي قامت بها الجزائر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في النزاع الذي نشب بينهما في نهاية السبعينات (1978م_1979م) من القرن الماضي بسبب اقتحام حراس الثورة الإيرانية للسفارة الأمريكية بطهران واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين فيها كرهائن، بالإضافة إلى وساطة الجزائر في النزاع بين ايريتريا وإثيوبيا سنة 1999م-2000م.

وتجدر الإشارة إلى أن الوساطة تشترك مع المساعي الحميدة في كونهما تمثلان جهودا يبذلها طرف ثالث لمساعدة طرفي النزاع على تسويته، وتختلفان من حيث أن الجهة التي تقوم بالمساعي الحميدة مهمتها التقريب بين وجهات نظر الفرقاء وحثهم على مواصلة المفاوضات لحل النزاع القائم بينهما دون أن تتدخل في المفاوضات أو في تسوية النزاع، أما في الوساطة الجهة التي اختارتها الدولتان المتنازعتان أو التي تدخلت من تلقاء نفسها، تشترك بشكل مباشر في المفاوضات وتتدخل في تسوية النزاع القائم بينهما.

المطلب الثاني: التحقيق والتوفيق

أولا: التحقيق

ظهر أسلوب التحقيق كوسيلة من وسائل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لأول مرة في مؤتمر لاهاي سنة 1899م، وذلك بمبادرة من روسيا، وتم وضع القواعد المتعلقة بهذا الأسلوب في مؤتمر لاهاي

[1]-محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 128.

[2]- عبد العزيز سريحان، **القانون الدولي العام**، دون طبعة، دار الجماعي للطباعة، عمان، الأردن، 1973م، ص 397.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، **القانون الدولي العام، حقوق الدول وواجباتها، الأقاليم والنزاعات الدولية، الدبلوماسية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 181.

[4]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 63.

1907م،[1]كما تم إقرار هذه الوسيلة في إطار عصبة الأمم، وتبعتها بعد ذلك منظمة الأمم المتحدة، لكن بأسلوب مغاير عن الأسلوب التقليدي الذي وضعته اتفاقية لاهاي لعام 1907م.

ويعني التحقيق تحديد الوقائع المتسببة في النزاع حتى يكون الحل مبنيا على معطيات موضوعية لا خلاف حولها،[2] ويقصد به كذلك أحد طرق تسوية النزاعات الدولية من خلال البحث في حقيقة الوقائع التي تثير النزاع عن طريق تشكيل لجان دولية تتألف عادة بموجب اتفاقية تعقد بناءا على اقتراح أحد الطرفين أو دولة أخرى.[3]

وفي هذا الصدد يتم تعيين لجان التحقيق من قبل أطراف النزاع، فإن لم يضعوا شكلا خاصا للجنة، كان على كل منها أن ينتخب عضوين ويختار المنتخبون عضوا أخر، وجلسات هذه اللجان غير علنية ومداولاتها سرية وتتخذ قراراتها عن طريق الأغلبية.[4]

ومن المهام الأساسية للجان التحقيق، الاطلاع على الوقائع والتأكد من الأسباب التي أدت إلى قيام النزاع وإلى القيام بهذه المهام على أحسن وجه.[5]

ويتم ذلك عادة وحسب ما جرى عليه العمل من طرف منظمة الأمم المتحدة بالاستماع إلى أطراف النزاع وسماع الشهود ومناقشة الخبراء والاطلاع على الوثائق والمستندات، وعلى كل من شأنه تحديد الأساليب التي أدت إلى نشوب النزاع.[6]

ومن أمثلة على لجان التحقيق:

_ لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري بموجب القرار رقم 19/57 عام 2005م.

---

[1]- رياض صالح أبو العطا، **القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010م، ص 480.

[2]- إحسان الهندي،"**الأساليب الودية في حل الأزمات والمنازعات الدولية**"، معلومات دولية، العدد 57، صادر صيف 1998م، ص 86.

[3]-محمد وليد عبد الرحيم، **الأمم المتحدة وحفظ الأمن والسلم الدوليين**، دون طبعة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1994م، ص71.

[4]-محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 129.

[5]- عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص152.

[6]- أنظر، محمد المجدوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، دون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، ص 688.

_ إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 278 عام 1991م، شكلت بموجبه لجان تحقيق فنية للتحقيق حول ما ورد للمجلس من شكوك بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل.

وما يلاحظ هو أن الأمم المتحدة تستخدم كثيرا أسلوب التحقيق، لكن الفشل يبقى يطبع تجربتها مع هذا الأسلوب، وذلك يعود لمجموعة من الأسباب منها:

_ استخدام أحد أعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق امتياز النقض ضد أي قرار مبني على نتائج تحقيقات تمس بمصالح هذا العضو أو تدين أحد حلفائه.

_ خضوع الكثير من لجان التحقيق الأممية للضغوط السياسية والتجاذبات المصلحية من طرف القوى والأطراف التي ترى فيها تهديدا لمصالحها، فتسعى إلى التأثير في مسار التحقيق وتوجيهه الوجهة التي تخدم مصالحها، وفي هذا المقام اتهمت محكمة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري عام 2005م من طرف بعض الأطراف اللبنانية حزب الله، والإقليمية سوريا وإيران.[1]

ثانيا: التوفيق

التوفيق أسلوب حديث النشأة مقارنة بالأساليب الأخرى المتعلقة بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، لقي رواجا كبيرا لدى الدول، حيث اعتمدته كوسيلة لفض النزاعات بينها، وذلك من خلال إبرام بشأنه العديد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ويقصد بهذا الأسلوب عملية التحقق من الوقائع وتقديم مقترحات بالحلول من طرف ثالث يختاره أطراف النزاع،[2] ويعرف التوفيق كذلك بأنه عبارة عن لجنة تتفق عليها الأطراف المتنازعة لتسوية الخلاف بينهما، وهذه اللجان تتشكل من أعضاء ينتخبون وفقا لما تنص عليه معاهدة التوفيق، وتكمن مهمة هذه اللجان في الاتصال بالأطراف المتنازعة سواء مجتمعة أوكلا على حد، حيث تقترح مجموعة من الحلول على تلك الأطراف المتنازعة، ولهذه الأخيرة حرية قبولها أو رفضها أو تعديلها.[3]

وما يجب الإشارة إليه هو أن التوفيق شبيه إلى حد ما بأسلوب التحقيق من حيث جمع المعلومات

[1]- بلال لعيساني، **الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 03، 2013-2014م، ص ص 56-57.

[2]-محمد وليد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 75.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، المرجع السابق، ص 185.

والتمعن في الوقائع لمعرفة الخلفيات التي أدت إلى النزاع، إلا أنه يختلف عنه، من حيث أن هذا الأخير أي التحقيق يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالنزاع والتدقيق في الوقائع والأسباب التي أدت إلى النزاع، وذلك دون تقديمه لاقتراح معين للأطراف المتنازعة، في حين التوفيق يقترح الحل على أطراف النزاع لإنهاء المشكل القائم بينها، وعلى هاته الأطراف قبول أو رفض الحل المقترح عليها.[1]

ومن أبرز التطبيقات التي عرفها إجراء التوفيق لحل النزاعات على الصعيد العربي، نذكر على سبيل المثال: تشكيل مجلس جامعة الدول العربية سنة 1972م لجنة توفيق تتكون من : الجزائر، مصر، ليبيا، سوريا، الكويت، وذلك بغرض تسوية الخلافات بين شطري اليمن قبل توحيدهما حول النزاع المتعلق بالحدود بين اليمنتين.

[1]- محمد المجدوب، المرجع السابق، ص 691.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدبلوماسية الوقائية الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول تدهورا ملحوظا، وذلك نتيجة لتفشي ظاهرة النزاعات الداخلية، ولما كان الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين هو أهم مقصد من مقاصد الأمم المتحدة على الإطلاق، تزايدت مسؤولياتها وأنشطتها أكثر مما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة، وذلك من أجل منع نشوب تلك النزاعات وتصاعدها من جهة، وعدم تكرار العجز الذي سجلته في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اثر سقوط العديد من القتلى والجرحى جراء تلك النزاعات من جهة أخرى.

لذلك سعت الأمم المتحدة جاهدة إلى وضع مفاهيم وإجراءات وقائية جديدة،ولاسيما ما جاء في مشروع أجندة السلام الذي يعتبر بداية الاتجاه نحو دور جديد تضطلع به الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، وهو ما اصطلح على تسميتها بالدبلوماسية الوقائية، والتي شهدت تطورا فيما يتعلق بالممارسة حيث عملت الدبلوماسية الوقائية دورا هاما في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا تكملة لما كانت تلعبه الدبلوماسية منذ القدم في حل النزاعات (**المطلب الأول**)، وتقع مسؤولية ممارسة تلك الدبلوماسية على عاتق مجموعة من أجهزة الأمم المتحدة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الوقائية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تعد علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية بالنظر إلى حجم الخسائر المادية والبشرية التي خلفتها، أولت هيئة الأمم المتحدة أهمية كبيرة لحل النزاعات الدولية، وذلك باستخدام مفاهيم وأدوات جديدة هدفها تجنب الصراعات الداخلية من جهة، ومنع تصاعدها إلى نزاعات مسلحة من جهة أخرى.

وباعتبار تلك الدبلوماسية من أهم أدوات فض وإدارة النزاعات الدولية زاد العمل بها بشكل كبير بعد الحرب الباردة، حيث حاول الأمين العام للأمم المتحدة السابق "بطرس بطرس غالي" بعثها كفكرة فعالة في مشروع أجندة السلام وذلك لمنع حدوث النزاعات المسلحة.

أولا: نشأة الدبلوماسية الوقائية

ارتبط ظهور ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية ب"داغ همرشولد" الأمين العام السابق للأمم المتحدة خلال فترة (1953م-1961م)، والذي سعى إلى تطوير أداء هذه المؤسسة من خلال إدخال مفاهيم وممارسات من شأنها أن تقدم مساهمات ملموسة، والتي يقصد بها المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة أو منظمة دولية بهدف منع نشوب النزاعات ومنع تصاعدها، والحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها.[1]

وقد قاد "داغ همرشولد" تدخل الأمم المتحدة في أزمة السويس عام 1956م، والذي يعد بمثابة أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية، حيث اقترح وضع تدابير عسكرية دولية محدودة لوقف تلك الاشتباكات بين الأطراف المتنازعة بغية الوصول إلى تسوية سلمية في المنطقة.[2]

وقد بين "همرشولد" أن النزاعات والصراعات التي قد تحدث بين الدول غير المنحازة، لحلف أو تكتل ما، يمكن أن تتم تسويتهما بعيدا عن تدخل القوى الكبرى، وفي مناخ خالي من الضغوط التي تسببها خلافات الرأي والمصالح فيما بينها، حيث يمكن تهيئة ظروف تحفز القوى الكبرى على العمل في إطار من التنسيق أو التعاون المشترك، وذلك من أجل إبقاء علاقات التوازن الدولي القائم أو منع تصاعد تلك الصراعات إلى حروب تهدد السلم والأمن الدوليين.[3]

غير أنه و بفعل الضغوط التي تتعرض لها الأمم المتحدة بسبب سوء استخدام سلطة الفيتو التي تستأثر بها القوى والتكتلات الدولية الكبرى في مجلس الأمن، يمكن أن تشله عن التصرف في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلم الدولي، وبتالي يمكن أن ينال ذلك بشدة من قدرة الأمم المتحدة على المجابهة الفعالة للنزاعات التي تقع بين الدول الكبرى، ففي مثل تلك الأحوال فإنه يستحيل على السكرتير العام للأمم المتحدة من واقع الإمكانيات المحدودة الموضوعة تحت تصرفه أن يقوم بدور بديل لهذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة حفظ السلم والأمن الدوليين، فمثل هذا التقييد لسلطة هذه المنظمة العالمية ولدورها

---

[1]- سميرة ناصري، **الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، 2009م-2010م، دون ذكر الصفحة.

[2]- عطا محمد صالح زهرة، المرجع السابق، ص 112.

[3]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

في بعض عمليات حفظ السلم هو الذي يعين بوضوح الحدود التي يمكن لها أن تتحرك فيها، وذلك إما لمنع تفجر بعض الصراعات الدولية أو لاحتوائها وتسويتها إذا ما نشبت فعلا، وأما بالنسبة للصراعات الإقليمية فإن جهود الأمم المتحدة يجب أن ترتكز على محاولة منع هذه الصراعات من الوقوع في مصيدة الاستقطاب الدولي، ويكون ذلك ممكنا بتوفير حلول تبقي الصراع ضمن حدوده المحلية المحدودة، ولكي تتمكن هيئة الأمم المتحدة أن تقوم بصون السلم والأمن الدوليين، فإنه يتعين عليها أن تبلور نمطا خاصا من السياسات المتوازنة التي تكون قابلة للتطبيق الفعال بعيدا عن خدمة مصالح طرف دولي على حساب طرف أخر.[1]

وحسب "همرشولد" الدبلوماسية الوقائية لها أهمية خاصة، كونها يتم اللجوء إليها في المواقف التي ينفجر فيها الصراع نتيجة لوجود نوع من الفراغ في القوى في المناطق غير المنحازة، حيث من جهة تحاول ملئ ذلك الفراغ بوجود هيئة الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى تفوت الفرصة على تدخل القوى الكبرى، وتتيح لها فقط فرصة التحرك المشترك من منطلق الإحساس بالمسؤولية الدولية، وعليه فإن الدبلوماسية الوقائية فرضت وجودها بتحقيق أهدافها في بعض الأزمات الدولية مثل أزمة السويس عام 1956م.[2]

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه بالرغم من تلك النجاحات الجزئية للدبلوماسية الوقائية في حل بعض الأزمات في بوادر نشأتها الأولى، تبقى إنجازا كبيرا لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك في ظل قمة التوترات التي شاهدتها الحرب الباردة بين القوى الكبرى،حيث رغم ذلك تمكنت من تسوية بعض النزاعات التي نشأت بين الدول العالم الثالث غير المنحازة بعيدا عن تدخل القوى الكبرى، وذلك عن طريق الاحتفاظ بتلك الخلافات والصراعات بين الدول العالم الثالث بصفتها المحدودة.[3]

ونظرا للتطورات التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور أزمات عدة في الساحة الدولية، طلب مجلس الأمن عند اختتام أول اجتماع يعقده على مستوى رؤساء الدول والحكومات في قمة 31 يناير 1992م، من الأمين العام، إعداد تحليل وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة في إطار الميثاق وأحكامه، على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية وضع وحفظ السلم.

---

[1]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

[2]- عطا محمد صالح زهرة، االمرجع السابق، ص 113.

[3]- هشام محمود الأقداحي، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، دون طبعة، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2010م، ص 24.

واستجابة لهذا الطلب قدم الأمين العام للأمم المتحدة السابق"بطرس بطرس غالي" تقريره المعروف باسم"خطة السلام" في 17 يونيو 1992م، وتنبع أهمية هذا التقرير من أنه ينطوي على جهد واضح لضبط وتحديد المصطلحات ورؤية شاملة لما يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز دورها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في ضل الميثاق الحالي، وذلك دون إدخال تعديلات جوهرية عليه.[1]

وقد أشار"بطرس بطرس غالي" في مقدمة تقريره، أن عقود الخصومة التي انتابت العالم أثناء الحرب الباردة حالت دون تحقيق المنظمة لهدفها الأصلي، ولذا فإن اجتماع القمة في يناير 1992م، إنما كان لإعادة تأكيد الالتزام وبشكل لم يسبق له مثيل وعلى أعلى المستويات السياسية، بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وأضاف قائلا بأنه تنامى الاقتناع لدى الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها، بأن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة، أمم متحدة قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين، وكفالة العدالة وحقوق الإنسان، والقيام كما جاء في الميثاق، بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وبأن هذه فرصة سانحة يجب أن لا تهدر، ويجب أن لا يسمح أبدا بأن تعود المنظمة إلى حالة الشلل التي أصابتها لحقبة من الزمن سلفت، وأضاف كذلك بأن مصادر النزاع والحرب منتشرة وعميقة، ويتطلب الوصول إليها بذل قصارى جهدنا لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض المتواصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تعميم الازدهار، والتخفيف من المعاناة والحد من وجود واستعمال أسلحة الدمار الشامل.[2]

وبناء على ما سبق يتضح أن نشأة الدبلوماسية الوقائية كمفهوم، ارتبطت بمرحلة نهاية الحرب الباردة، بانهيار الإتحاد السوفياتي سابقا، وظهور عدة أزمات على الساحة الدولية، لذلك حاول الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس بطرس غالي" بعث فكرة الدبلوماسية الوقائية لمنع حدوث الأزمات الدولية، وذلك في ظل عجز الوسائل السلمية التقليدية في حل النزاعات والصراعات الدولية نهائيا.

---

[1]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دون ذكر العدد، صادر في 03 مارس 2013م، ص 06، منشور على الموقع الالكتروني: http//:hadara.center.com، اطلع عليه يوم 10 مارس 2017م، على الساعة 11:25.

[2]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"،**برنامج للسلم، الدبلوماسية الوقائية وضع السلم وحفظ السلم**، عملا بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن، في 31 جانفي 1992م، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، مجلس الأمن، الدورة السابعة والأربعون، 17 جوان 1992م، ص ص 01-02، منشور على الموقع الالكتروني:www.un.org/sc/documents/reports، اطلع عليه يوم 15 مارس 2017م، على الساعة 21:01.

وفي هذا السياق تحتل المقترحات التي طرحها الأمين العام السابق"بطرس بطرس غالي"في تقريره اهتماما خاصا، غير أن التطوير الذي طلب منه، أن يقدم تقريرا بشأنه كان مقتصرا فقط في نطاقه على القضايا المتعلقة بمهمات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وكان مشروطا أن يكون في إطار الميثاق وأحكامه، ومع ذلك استطاع"بطرس بطرس غالي" أن يطرح في تقريره رؤية متكاملة لتنشيط دور الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.[1]

ثانيا: تعريف الدبلوماسية الوقائية

لقد كثر في الآونة الأخيرة استخدام مفاهيم الدبلوماسية الوقائية في عمليات تسوية الصراعات، إلى جانب مجموعة من المفاهيم الأخرى ولا سيما ما يتعلق ببناء وفرض السلام، في حين كان التركيز من قبل على مفهوم حفظ السلام، وحتى هذا المفهوم لم يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مواثيق المنظمات الإقليمية كآلية لتسوية الصراع، وإنما تم استحداثه بعد ذلك من قبل المنظمة الدولية بسبب عدم كفاءة التدابير الأمنية الموجودة في الميثاق.[2]

ولذلك طرح الأمين العام السابق"بطرس بطرس غالي" في أجندته الخاصة " بخطة السلام" تلك المفاهيم كمقترحات للإصلاحات المطلوبة، باعتبارها تهدف إلى تسوية النزاعات والصراعات بين الدول في مرحلة معينة من مراحله، ولعل البداية تبدأ بجهود الدبلوماسية الوقائية في محاولة لمنع الصراع، ثم بمرحلة صنع السلام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدبلوماسية الوقائية، وغالبا ما تكون متزامنة أو تالية لها، مرورا بمرحلة حفظ السلام وفرضه في حالة اندلاع الصراع وتصاعده ووصولا إلى مرحلة بناء السلام والتي تعني بعملية حل الصراع وإزالة مسبباته وليس الاقتصار على تسويته فقط.[3]

يعرف "بطرس بطرس غالي" الدبلوماسية الوقائية، في تقريره المقدم عملا بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن في 31 جانفي 1992م، على أنها العمل الرامي إلى منع نشوب نزاعات بين

[1]- حسن نافعة، **العرب وتطوير الأمم المتحدة**، مصطفى الحمارنة، محررا، العرب في الإستراتجيات العالمية ، دون طبعة، مركز الدراسات الإستراتجية، الجامعة الأردنية عمان ، 1994م، ص 256.

[2]- بدر حسن شافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا، نموذج الإيكواس**، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009م، ص ص 28-29.

[3]- المرجع نفسه، ص 29.

الأطراف، ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.[1]

فالدبلوماسية الوقائية حسب"بطرس بطرس غالي" تعني مجمل الإجراءات والترتيبات التي يتعين اتخاذها لتخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع، فإذا ما نشب الصراع كان لابد من العمل بسرعة على احتوائه وعلاج أسبابه الكامنة.

ولقد انطلق"بطرس بطرس غالي" في رؤيته من التأكيد على أن دور الأمم المتحدة يبدأ قبل اندلاع الأزمة للوقاية منها أو العمل على إجهاضها في مرحلة مبكرة، ويتحرك معها إذا اندلعت ليحاول احتواءها ومنع انتشارها، ثم حلها، ويستمر دور الأمم المتحدة لكي يضمن الحل المقترح يحمل مقومات الصمود، وليس مجرد مسكنات عرضية أو مؤقتة.[2]

وتعرف الدبلوماسية الوقائية على أنها هدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من انتشارها أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات.[3]

وتعرف كذلك بأنها أفعال بناءة، يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل أو تجنب استخدام القوة المسلحة، من قبل الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي، إنها الفعل المتماسك والممنهج والمبرمج زمنيا،الذي تقوم به الحكومات والمجتمع المدني على مستويات المختلفة لمنع الصراعات العنيفة، وبعبارة أخرى هي عملية إجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبتالي فإن منع الصراع هو إجراء استباقي، أو استراتيجي، يقوم به عدد من الفاعلين بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة دولية مستقرة وقابلة للتوقع.[4]

---

[1]-منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، االمرجع السابق، ص 07.

[2]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة، إلى أين؟ أمتي في العالم**، المرجع سابق، ص 06.

[3]- سامي إبراهيم الخزندار، **المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 32، صادر خريف، 2011م، ص 32.

[4]- المرجع نفسه، ص 30.

ويلاحظ أن الأمين العام السابق"بطرس بطرس غالي" في تحديده لمفهوم الدبلوماسية الوقائية، سلط الضوء على مفاهيم أخرى، صنع السلم، حفظ السلام، وبناء السلام، والذي اعتبرهم جزء لا يتجزأ لحفظ السلم والأمن الدوليين.

أ_ صنع السلم:

هو العامل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، لا سيما عن طريق الوسائل السلمية، مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة، والتحقيق والتوفيق.[1]

ووفقا لتعريف أكاديمية السلام الدولية، فإن مفهوم صنع السلام يعني الجهود المبذولة لتسوية الصراع عبر الوساطة أو المفاوضات، أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية، وهذه الأنشطة تكون محصورة عمليا في المستوى السياسي، وأحيانا تكون بمثابة مجال مساعد لعمليات حفظ السلام.[2]

ويفهم من هذا التعريف أنه يتم اللجوء إلى الجهود الدبلوماسية الوقائية قبل بدأ الصراع أو ملامح ظهوره، في حين صنع السلام يبدأ بظهور الصراع، وذلك من أجل منع تصعيده وانتشاره، ومن ثم فأن صنع السلام شانه في ذلك شأن الدبلوماسية الوقائية ترتبط أساسا بجهود منع الصراع.

ب_ حفظ السلم

هو توزيع أفراد الأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين و/ أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا، وحفظ السلم هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات وصنع السلم على السواء.[3]

ووفقا لتعريف أكاديمية السلام الدولية مفهوم حفظ السلم: يعني احتواء، الوساطة، الفصل بين أطراف الصراع من خلال تدخل طرف دولي ثالث بصورة مباشرة ومنظمة، حيث يتم استخدام قوات متعددة الجنسيات، لذلك الغرض تضم قوات عسكرية، قوات شرطة مدنيين من أجل استعادة السلام.[4]

---

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 07.

[2]- بدر حسن الشافعي، المرجع السابق، ص 30.

[3]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 07.

[4]- بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص 31.

ومن هنا يتضح أن مفهوم حفظ السلم يرتبط بتسوية الصراع منذ بدايته أو عند تصاعده، ومن ثم فإن دور هذه القوات هو إدارة الصراع قصد التوصل إلى تسوية سلمية، أما في حالة تفاقم الصراع يتم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

ج _ بناء السلم

وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع، وترمي الدبلوماسية الوقائية إلى حل النزاعات قبل نشوب العنف، ويلزم صنع السلم وحفظ السلم لوقف الصراعات، ولصون السلم بعد التوصل إليه، وهما يعززان في حالة نجاحهما فرصة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب.[1]

ثالثا: أنواع الدبلوماسية الوقائية

قسم بعض الباحثين الدبلوماسية الوقائية إلى نوعين: دبلوماسية وقائية مباشرة، ودبلوماسية وقائية غير مباشرة.

أ_ الدبلوماسية الوقائية المباشرة:

هي مجموعة من إجراءات المنع الوقائي المباشر للصراع على المدى القصير، تباشر أثناء الأزمة التي يحتمل بأنها ستدخل في مرحلة خطر التصعيد العسكري وزيادة حدته وانتشاره، وبتالي يعد من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصعيد وازدياد حدة الصراع، وغالبا ما يقوم بذلك طرف ثالث وسيط.[2]

ب_ الدبلوماسية الوقائية غير المباشرة:

هي الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى وقف الصراعات الكامنة، والتي يحتمل أن تتصاعد إلى نزاعات مسلحة على المدى البعيد، فهنا يكمن دور الدبلوماسية الوقائية غير المباشرة في توفير الظروف

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، " بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 07.

[2]- سامي إبراهيم الخزندار،**المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري**، المرجع السابق، ص 32.

على الصعيد الوطني، الإقليمي أو الدولي، والتي من شأنها أن تساهم في منع تحول تلك الصراعات إلى نزاعات مسلحة عنيفة.[1]

المطلب الثاني: أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة عن الدبلوماسية الوقائية

من الثابت أن منظمة الأمم المتحدة كهيئة دولية ذات طابع عالمي، تمارس اختصاصاتها المنوطة بها بالاستعانة بجملة من الأجهزة، تستهدف من خلال عملها تحقيق الأهداف المسطرة التي وجدت من أجلها، وباعتبار الدبلوماسية الوقائية مجمل الإجراءات التي يستوجب اتخاذها لمنع نشوب النزاعات أصلا أو منع تصاعدها وتحولها إلى صراعات أخذ مجلس الأمن **(أولا)** وسكرتارية الأمم المتحدة **(ثانيا)** على عاتقه مسؤولية تفعيل الدبلوماسية الوقائية، وذلك نظرا لما تساهم هذه الأخيرة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

أولا: مجلس الأمن الدولي

يعتبر مجلس الأمن أهم جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، باعتباره الجهاز التنفيذي فيها إذ هو المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو بذلك يباشر هذه المسؤولية بطريق مباشر من خلال اتخاذ الإجراءات التي تحول دون تهديد السلم والأمن الدوليين أو تسوية النزاعات الدولية، أو بطريق غير مباشر من خلال ممارسة بعض الاختصاصات الأخرى، كالاختصاصات الإدارية و القانونية.[2]

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة أعطى مجلس الأمن مهمة وأسبقية حفظ السلم والأمن الدوليين، هناك من يرى بأنه لا يعد الجهاز الأفضل لممارسة الدبلوماسية الوقائية، وذلك لعدة اعتبارات حيث يتمثل الاعتبار الأول في أن معظم النزاعات تصل إلى أجندة مجلس الأمن عندما يتطور الأمر إلى نزاع مسلح ويسقط بسببه العديد من القتلى، ويؤدي إلى خلق وضع إنساني يستدعي التدخل، وبعبارة أخرى معظم النزاعات لا ينظر فيها مجلس الأمن إلا في وقت متأخر، وبتالي ما يترتب عليه هو صعوبة إيجاد حلول لتلك النزاعات المسلحة، أما الاعتبار الثاني يتجلى في الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن، والتي تتراوح مابين الإجراء القهري، والإجراء العقابي، وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، لذلك نجد أن

[1]- سامي ابراهيم الخزندار ، المرجع السابق، ص 32.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دون ذكر الطبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص ص 205- 206.

الدول الأعضاء غالبا ما تكون غير متحمسة لعرض نزاعاتها السياسية على مجلس الأمن، كون أعضاء مجلس الأمن الدائمين يسعون فقط إلى تحقيق مصالحهم الجيوستراتيجية.[1]

وبالإضافة إلى أن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لا تناسب بالضرورة مع تدابير تسوية النزاعات في بداية مراحلها المبكرة، وذلك لعدم دخول أطراف النزاع في نقاش موضوعي لحل المشكلة، بل كل طرف يسعى لإقناع مجلس الأمن حسب نظرته وعدالة قضيته، وهذا ما يؤدي إلى تشديد المواقف وتوتر الأوضاع، ولاسيما إذا تعاطف ودعم مجلس الأمن أحد أطراف النزاع.[2]

وعليه لتحقيق مجلس الأمن للأهداف المسطرة في ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما حفظ السلم والأمن الدوليين، لا بد عليه من التقليل من نهجه السياسي في معالجته للنزاعات والتركيز على النهج الوظيفي.[3]

ثانيا: سكرتارية الأمم المتحدة

لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة لأول مرة مقارنة بنظام عصبة الأمم، لمن يوجد على قمة المنظمات الدولية الامتياز الدبلوماسي السياسي، للقيام بوساطة غير متحيزة من قبل طرف ثالث بالإنابة عن المجتمع الدولي، ونظرا لعدم تمكن السكرتير العام للأمم المتحدة من التجاوب مع الأوضاع الطارئة والناشئة عن زوال المعسكرين، في نفس الوقت الذي يقوم فيه بأعبائه الأخرى وواجباته المطلوبة، كلف للقيام بتلك المهام الدبلوماسية ثلاثة أنواع يعينهم على أعلى المستويات:

_ الممثلون الشخصيون والموظفون الآخرون السامون الذين يعينون في مهام حفظ السلام، أو بعثات المراقبة بموافقة مجلس الأمن.

_ المبعوثون والممثلون الذين تم تعيينهم لمساعدة السكرتير العام في ممارسة مهامه المتعلقة بالمساعي الحميدة والمهام المشابهة.

_ المستشارون الخاصون للسكرتير العام والوظائف العليا الأخرى.

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام**، الجزء الثاني، النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة المسارات، دون ذكر الطبعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 48.

[2]- المرجع نفسه، ص 49.

[3]- Connie Peck ,Sustainable Peace , The Role Of The United Nation , Regional Organisation In Preventing Conflicts , Roman And LittleFiled Publishers INC , USA ,1998 , P72.

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها هؤلاء المبعوثون:

_ تقديم للسكرتير العام للأمم المتحدة معلومات مبدئية يمكن الاعتماد عليها حول ما يجري في مناطق النزاع.

_ تقصي الحقائق، وهي وظيفة مهمة في تسوية النزاعات، وذلك لأربعة اعتبارات، حيث بمجرد قبول الأطراف المعنية بالنزاع بمهمة الممثل الشخصي للسكرتير العام، فإن حضور الممثلين والمبعوثين الخاصين في منطقة النزاع يعتبر في حد ذاته الخطوة الأولى في سبيل إطلاق عملية السلام، وبعدها يبدأ المبعوثون الخاصون أو الممثلون الشخصيون بدراسة قضايا النزاع الموضوعية، وإذا ما تحلوا بالمصداقية فإنهم سيتمكنون من عقد إتفاق لا يمكن للأطراف التملص منه مستقبلا،وعلى وجه الخصوص يلعب الممثلون الشخصيون الذين يعينهم مجلس الأمن دورا هاما في صياغة الإجماع الدولي على ضرورة فض النزاعات، فهم يساهمون أحيانا في تصميم إجماع دولي عريض للقيام بإجراءات وقائية.[1]

وما يلاحظ أن جهود السكرتير العام للأمم المتحدة حتى نهاية الحرب الباردة تركزت على مفاوضات وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات، ونشر قوات حفظ السلام، وإعادة اللاجئين أكثر من تركيزها على معالجة القضايا التي تقف وراء معظم النزاعات، لذلك لم تجد الدبلوماسية الوقائية نفس الحظ من هذه التطورات، إلا بعد الحرب الباردة حيث لإنفاذ الدبلوماسية الوقائية أنشئت إدارة الشؤون السياسية ستة أقسام إقليمية:

منها اثنتان لمنطقة أسيا، الأولى لغربها والثانية لشرقها، وقسم لمنطقة الباسيفيك، وقسمان لإفريقيا، والقسم الأخر لأوربا.[2]

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام**، الجزء الثاني، النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة المسارات، المرجع السابق، ص ص 50-53.

[2]- المرجع نفسه، ص 54.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص أن الأمم المتحدة هدفها الأساسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين، لذلك وضعت مجموعة من الوسائل للوقاية من النزاعات الدولية منها ما جاء في ميثاقها، ومنها ما جاء في "خطة السلام" للأمين العام السابق"بطرس بطرس غالي" وهو الذي بعث فكرة الدبلوماسية الوقائية.

ويتضح لنا كذلك أن الدبلوماسية الوقائية كمفهوم ارتبط ظهوره بمرحلة نهاية الحرب الباردة في ظل تفشي ظاهرة النزاعات الداخلية، ويقصد به مجموعة من الإجراءات والأعمال الرامية إلى منع نشوب نزاعات بين الأطراف، ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وتقع مسؤولية تفعيل الدبلوماسية على عاتق أجهزة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، سكرتارية الأمم المتحدة.

الفصل الثاني:

آليات وإستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية الدولية

يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم القضايا التي واجهت ولا تزال تواجه المجتمع الدولي، ولذلك كان هذا الأمر المقصد الرئيسي لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، فبدونه لا علاقات ودية بين الأمم ولا تعاون دولي في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والإنسانية.[1]

ولتحقيق هذا المقصد جاء ميثاق الأمم المتحدة بمجموعة من الوسائل التي تتبع لحل النزاعات الدولية حلا سلميا، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير التي يضطلع بها مجلس الأمن لفرضها على الدول المخلة بالسلم والأمن الدوليين.

غير أنه في ظل انتشار النزاعات الداخلية، تزايد الإجماع على ضرورة استخدام النهج الوقائي لمعالجة تلك النزاعات، لذلك بدأ دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام يتطور وينمو بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، أين بذلت جهدا كبيرا لإعادة صياغة مهامها في ذلك المجال، من خلال مشروع"أجندة من أجل السلام" الذي تقدم به الأمين العام الأسبق"بطرس بطرس غالي" عام 1992م، عملا بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن من نفس العام.[2]

ولقد حمل هذا المشروع جملة من آليات عمل الدبلوماسية الوقائية **(المبحث الأول)**، بالإضافة إلى مجموعة من الإستراتجيات الوقائية التي تهدف إلى درء النزاعات الداخلية من جهة، وتحسين وتعزيز قدرات منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من جهة أخرى**(المبحث الثاني)**.

[1]- محمد وليد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 05.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الثاني، النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة المسارات، المرجع السابق، ص 43.

المبحث الأول: آليات عمل الدبلوماسية الوقائية الدولية

انطلق الأمين العام السابق"بطرس بطرس غالي" في رؤيته المعبر عنها في تقريره المعنون"بخطة السلام" في جوان 1992م، من أن الدبلوماسية الوقائية تبدأ قبل اندلاع الأزمة للوقاية منها، ويتحرك معها إذا اندلعت ليحاول احتواءها ومنع انتشارها، ومن ثمة حلها، وهذا عكس ما كان الحال عليه من قبل، حيث تكون المعالجة لاحقة على نشوب النزاع.[1]

ولنجاح تلك الجهود الدبلوماسية الوقائية التي يمكن أن يقوم بها طرف ثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع نشوب النزاعات أصلا أو منع تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة، يتطلب ضرورة توافر عددا من الإجراءات والآليات، التي أشارت إليها أجندة السلام، وذلك لتطبيقها على مستوى الدولة المعنية بالنزاع، وتتمثل تلك الإجراءات والآليات في اتخاذ تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق **(المطلب الأول)**، ووجود شبكة الإنذار المبكر،والتي تقوم بجمع البيانات عن بؤر النزاع أو الصراع، وتقديمها إلى المنظمة الدولية المعنية من أجل سرعة التحرك **(المطلب الثاني)**، وكما قد تتضمن وزعا وقائيا للأفراد، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في بعض الحالات **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق

بناء على تقرير"بطرس بطرس غالي" المعروف باسم خطة السلام المقدم في 17 جوان 1992م، نجد أن جهود الدبلوماسية الوقائية تهدف إلى الحيلولة دون نشوب صراعات ونزاعات بين الدول، وذلك من خلال اجتناب مسبباتها والحد منها، والعمل على تخفيف التوتر في حالة حدوث النزاع، وهذا عكس ما كان عليه الحال في السابق، حيث كانت الحكومات لا تلجأ إلى الأمم المتحدة إلا بعد اندلاع العمليات العسكرية، لكن مع مبدأ الدبلوماسية الوقائية يتعين على منظمة الأمم المتحدة التعرف على مكامن الأزمات قبل تطورها.[2]

ولتحقيق الدبلوماسية الوقائية لأهدافها المرسومة تتطلب اتخاذ تدابير لخلق الثقة **(أولا)**، وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية **(ثانيا)**.

---

[1]- نادية عبد السيد، " **نشاط الأمم المتحدة، حفظ السلام الأبعاد التنموية والديمقراطية** "، مجلة السياسة الدولية، عدد 112، صادر أفريل 1993م، ص 323.

[2]- غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000م، ص 56.

أولا: تدابير بناء الثقة

تعتبر الثقة من أهم المبادئ الأساسية والجوهرية التي تربط وتحكم العلاقات بين الدول، فهي تلعب دورا هاما في بعث السلم والأمن الدوليين، ولا سيما إذا ارتبطت بعنصر حسن النية في التعامل، فذلك يؤدي إلى تقوية العلاقات بين الدول، ويقلل من احتمال اندلاع النزاعات والصراعات بينها.

وفي المقابل كلما غابت تلك الثقة المتبادلة في العلاقات بين الدول، زادت من فرص واحتمال استخدام العنف كوسيلة لحسم النزاع بين الدول، ولكي تتجنب الدول ذلك وتسود الثقة في العلاقات بينها، لابد على كل دولة أن تقوم بإجراءات معينة تجاه الدول الأخرى للإعراب عن نواياها الطيبة، وعن رغبتها في دعم علاقاتها، وتتجلى هذه الإجراءات أساسا فيما يلي:

_ تبادل الخبرات والبعثات العسكرية بصورة منتظمة.

_ تبادل المعلومات في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والإعلامية.

_ دعم دور المنظمات الإقليمية في حلها للنزاعات الدولية.[1]

ومن الأفكار الجديدة التي اقترحها الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" في هذا الصدد:

_ قيام الأمم المتحدة بإنشاء مراكز إقليمية فرعية لدراسة وتحليل واقتراح سبل تقليل المخاطر في الأقاليم المتوترة.

_ القيام بإجراءات معينة لرصد عمليات سباق التسلح، وذلك بإنشاء هيئات رقابة على الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحضر الأسلحة النووية.

_ وضع ترتيبات لضمان تدفق المعلومات الصحيحة بين الأطراف على نحو منتظم.[2]

ويتضح في هذا المجال أن الأمم المتحدة هدفها الجوهري هو حفظ السلم والأمن الدوليين، لذلك أتاحت للمنظمات الإقليمية فرصة أن تنظر في أية تدابير وإجراءات أخرى لبناء الثقة يمكن أن تطبق على المستوى الإقليمي، من شانها أن تقلل من احتمال نشوب نزاعات وصراعات بين الدول.

[1]- محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 135.

[2]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، المرجع السابق، ص 06.

ثانيا: تقصي الحقائق

تعتبر لجان تقصي الحقائق آلية من آليات عمل الدبلوماسية الوقائية، أدرجها الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" في تقريره المعروف "بأجندة السلام" عام 1992م، وتهدف هذه اللجان الوصول إلى المعرفة الآنية والدقيقة للحقائق، ومعرفة الأوضاع التي تهدد باندلاع العنف، وفوق كل ذلك من متطلبات إرسال تلك لجان تقصي الحقائق هو الوصول إلى فهم التطورات والاتجاهات العالمية، وذلك بالاستناد على تحليل سليم، بحيث إذا ما حاولت تلك اللجان تحديد الجذور والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، والتطورات السياسية للنزاعات يساعد منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للسيطرة على الأوضاع وفض تلك النزاعات.[1]

ويؤكد "بطرس بطرس عالي" في تقريره على أنه يلزم اللجوء على نحو متزايد إلى أسلوب تقصي الحقائق بما يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ويكون ذلك بمبادرة من الأمين العام، أو من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، أو بناء على أي طلب من دولة ما عضو بالأمم المتحدة لإرسال بعثة تقصي الحقائق إلى إقليمها.

ولتحقيق الدبلوماسية الوقائية لفعاليتها من خلال أسلوب تقصي الحقائق، حسب الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" ينبغي على حكومات دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تكون دائما على استعداد لتقديم المعلومات اللازمة والتفصيلية عن القضايا ذات الأهمية، وفي المقابل يقوم بإيفاد كبار المسؤولين بانتظام في بعثات إلى عدة عواصم، هدفها التشاور العميق لفهم وضع ما وتقدير عواقبه المحتملة.[2]

وقد أشار "بطرس بطرس غالي" في تقريره كذلك، أنه يمكن لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يكلفان لجان تقصي الحقائق تحت سلطتهما مباشرة، أو قد يدعو الأمين العام أيهما لاتخاذ الخطوات

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام**، الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر، دون ذكر الطبعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 304.

[2]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 09.

اللازمة، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص، يقوم بجمع المعلومات التي من شأنها أن تساعد على اتخاذ قرار ما، حيث في بعض الحالات إذا توفرت تلك المعلومات تؤدي بشكل كبير إلى تهدئة النزاع.[1]

ومن أهم ما يلفت الأمين العام للنظر إليه في هذا الصدد، إمكانية استخدام اجتماعات مجلس الأمن خارج المقر كإحدى وسائل الدبلوماسية الوقائية لإعمال سلطة الأمم المتحدة في حالات محددة قبل تفاقم الأزمة.[2]

المطلب الثاني: الإنذار المبكر

يعد نظام الإنذار المبكر آلية من آليات عمل الدبلوماسية الوقائية، فهو يشكل صمام أمان للاستقرار والحفاظ على الأمن والسلم، بدأ الاهتمام به في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبشكل أكثر تحديدا ظهر الاهتمام به كحقل أساسي في علم دراسات الصراعات والسلام، ما بعد أزمة البوسنة والهرسك عام 1992م، وأزمة رواندا عام 1994م، وفي هذا الصدد وعلى الرغم من أن الظروف السائدة في رواندا في ذلك العام تدهورت بصورة مبسطة، إلا أن بعض الحكومات في العالم لم تتحرك لدرء تلك الكارثة، بالرغم ما تتمتع من إمكانيات ضخمة، حيث كانت لها شبكات ودوائر استخبارية للإنذار المبكر على مستوى المنطقة، وذلك كله بحجة الانفجار المفاجئ للوضع.[3]

وقد اعتبرت العديد من الدراسات العلمية في هذا الميدان أن وجود مثل هذه الأنظمة يشكل أحد المكونات أو المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث الأزمات والمنع الوقائي للصراعات، لذلك لابد من السعي إلى تطوير نظام الإنذار المبكر، وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة، التي ربطت نظام الإنذار المبكر بموضوع التنبيه من أي سباق للتسلح النووي، أو المعرفة المبكرة بالصراعات لدى طرف على أخر ضمن صراع النفوذ بين القوى العظمى، وفي هذا السياق اهتمت الأبحاث العلمية في بداياتها حول نظام الإنذار المبكر على وجه خاص، بمجال جمع البيانات الكمية في الصراعات العرقية التي توفر مؤشرات تساعد على التنبيه بتصاعد درجة الصراع أو تحديد مسبق لشدة جبهات الصراع، ومن الأمثلة على ذلك

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 09.

[2]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، المرجع السابق، ص 06.

[3]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 322.

جهود" كينيث باولدينغ" في إنشاء قاعدة بيانات مجتمعية، والتي تبلورت لاحقا في جهود "تيد جير" بتأسيس مشروع الأقليات في خطر، في جامعة ميريلاند في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين.[1]

أولا: المقصود بنظام الإنذار المبكر

لقد تم العمل في العالم بنظام الإنذار المبكر في مجال التنبؤ بالكوارث الطبيعية، الأخطار البيئية، الهجرة الجماعية، والمجاعة وغيرها، وذلك من خلال الكشف عن أسباب هذه الظواهر والمؤشرات التي عادة ما تسبق ظهورها، ليتسنى بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة للتصدي لهذه الظواهر والوقاية منها.[2]

وعلى العموم يعرف نظام الإنذار المبكر في مجال النزاعات الدولية، بأنه شبكة المعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات دولية أو إمكانية وقوعها لكي تبنى فيها على أساسها الإجراءات اللازمة للوقاية من الآثار السلبية التي تنجم عنها.[3]

ويعرف كذلك بأنه عبارة عن منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمال حدوث صراعات وأزمات بكافة أشكالها، وذلك تمهيدا لاتخاذ القرارات والسياسات والإجراءات المناسبة لمواجهاتها ومنع حدوثها بشكل كلي أو على الأقل تقليل حجم أضرارها ومخاطرها إلى الحد الأدنى الممكن.[4]

وتنقسم دراسات الباحثين حول مفهوم نظام الإنذار المبكر إلى ثلاثة اتجاهات:

_ اتجاه يبسط مفهوم نظام الإنذار المبكر، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن عملية الإنذار المبكر ما هي إلا نظام تحذير مسبق من الأزمات بشكل تلقائي.

_ اتجاه أخر يرى أن نظام الإنذار المبكر ليس مجرد نظام جمع معلومات، يهتم بتحديد مباشر للجهة المعنية بجمع المعلومات وتحليلها، وإنما هو نظام يعنى بالحماية لمجموعة سكانية في منطقة ما، وفي هذا الصدد يشير كذلك إلى أن نظام الإنذار المبكر يهتم بمحاولة المنع الوقائي للصراعات أو تهدئة وإدارة

[1]- سامي إبراهيم الخزندار،" **نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات، التطور والمفاهيم والمؤشرات**"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد السابع، صادر نوفمبر 2011م، ص ص 58-59.

[2]- محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 136.

[3]- عبد الرحيم مصطفى المهدي، **مشكلة الإنذار المبكر، والاستجابة والفرص الضائعة في الدبلوماسية الوقائية**، سبتمبر 1997م، ص59، منشور على الموقع الإلكتروني: www.ahram.org.eg.acpss، اطلع عليه يوم 22 مارس 2017م على الساعة 16:00.

[4]- سامي إبراهيم الخزندار، "**نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات، التطور والمفاهيم والمؤشرات**"، المرجع السابق، ص 59.

الصراعات التي تسبب الكوارث الإنسانية، ويعتبر هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين جمع المعلومات والبيانات وتحليلها والاستجابة المستهدفة.[1]

وبمفهوم أخر يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية الإنذار المبكر تتجاوز جمع المعلومات والمشاركة فيها، لتشمل كلا من تحليل المعلومات، ورسم وإعداد الخيارات الإستراتجية المناسبة في ضوء تحليل البيانات، وبحيث جمع تلك المعلومات ليس المقصود بها العملية الإجرائية لجمع المعلومات حول تهديدات لدولة أو دول بعينها، وإنما هي تركز على خطر عدم الاستقرار بين الدول أو داخل الدولة، وتهديد للأمن و السلم.

وفي هذا الصدد يخلص أصحاب هذا الاتجاه إلى أن نظام الإنذار المبكر، هو عملية تشمل جمع وتحليل وتقييم استراتيجي للمعلومات، وكذلك هو بنية مؤسسية للتنبؤ تعمل على تواصل وتبادل المعلومات وتطوير خيارات استجابة محتملة وإستراتيجية تكون مبرمجة زمنيا.[2]

وبالرجوع إلى تقرير "بطرس بطرس غالي" المعروف باسم "خطة السلام" لعام 1992م، نجده أشار إلى هذا الاتجاه أو المفهوم، حينما اعتبر أن الإنذار المبكر شبكة نظم ترصد كل ما يتعلق بالأخطار البيئية، خطر وقوع حادثة نووية، الكوارث الطبيعية، تحركات السكان الضخمة، وخطر حدوث المجاعات وانتشار الأمراض، وفي هذا السياق يؤكد "بطرس بطرس غالي" على أنه للوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف هذا الخطر، لابد من ضرورة تعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من تلك المصادر وبين المؤشرات السياسية.[3]

وقد اقترح "بطرس بطرس غالي" تطوير قدرات وإمكانات الأمم المتحدة وانتشار مكاتبها وخبرائها في كافة أنحاء العالم لتطوير شبكة من أجهزة رصد وتحليل المعلومات المتاحة في كل مجال للتنبؤ بالمخاطر المحتملة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها.[4]

---

[1]- سامي إبراهيم الخزندار، **"نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات، التطور والمفاهيم والمؤشرات"**، المرجع السابق، ص59.

[2]- المرجع نفسه، ص 60.

[3]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، بطرس غالي، المرجع السابق، ص 10.

[4]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، المرجع السابق، ص 06.

ومن جانب أخر يشير معهد كارنيجي للسلام الدولي في أمريكا إلى نفس هذا الاتجاه في مفهوم الإنذار المبكر، حيث يعتبر أن الإنذار المبكر هو عملية تتكون من خمسة عناصر وهي:

1_ مجموعة من أدوات المعلومات، مثل كيفية جمع المعلومات، وتنظيمها، وتصنيفها، والتحقق من مصداقيتها وغير ذلك.

2_ المشاركة في هذه المعلومات وتبادلها مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المحلية أو الدولية المعنية بهذه المعلومات.

3_ تحليل وتفسير هذه المعلومات، وتؤثر بهذه المرحلة بشكل خاص طبيعة البنية المؤسسية والثقافية وطبيعة الانطباعات وغيرها.

4_ تحديد متى تكون إشارات الإنذار المبكر المرسلة إلى مستقبليها، هي إشارات زيادة للخطر ودرجة هذا الخطر.

5_ القدرة على استلام إشارات الإنذار المبكر، وطبيعة محددات الاستجابة المناسبة لهذه الإشارات.[1]

_ وأما الاتجاه الأخير هو الذي لا يعتبر أصحابه نظام الإنذار المبكر كمنظومة معلوماتية للتنبيه عن الأخطار والصراعات، وإنما يعتبرونه عملية بناء شاملة لمنع الصراعات، وبمعنى أخر يعد نظام الإنذار المبكر أحد مكونات أو عناصر المنع الوقائي للصراعات، مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة وغيرها.[2]

وبناء عن هذه الاتجاهات الثلاثة، يمكن اعتبار نظام الإنذار المبكر، بأنه شبكة للمعلومات معدة مسبقا بشكل يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وقائية، لمنع حدوث الصراعات والنزاعات أصلا، أو على الأقل تهدف تلك الإجراءات المتخذة إلى التخفيف من حجم الخسائر والأضرار التي قد تسببها تلك الصراعات والنزاعات.

ثانيا: دور نظام الإنذار المبكر

يتمثل الدور الرئيسي للإنذار المبكر في ثلاث مهام:

[1]- سامي إبراهيم الخزندار، "**نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات**"، المرجع السابق، ص 62.

[2]- المرجع نفسه، ص 62.

_ جمع المعلومات

إن المقصود بجمع المعلومات هو تكوين مخزون وتصنيفه على أساس مجموعة من المؤشرات، يتم بتخزينها مسبقا، وتعطي هذه المؤشرات وصفا دقيقا للدولة أو الإقليم الذي ستطبق عليه، ويجب تطوير تلك المؤشرات لتكشف بوضوح الأسباب الخلفية أو الجذرية للنزاعات في وقت مبكر هذا من جهة، وتكشف كذلك على ديناميكية تصعيد تلك النزاعات من جهة أخرى.

وحتى تصبح هذه المعلومات ذات فائدة لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

1_ يجب أن تتصف المعلومات بالوضوح، وذلك من أجل فهم الوضع.

2_ يجب أن تكون المعلومات حديثة بقدر الإمكان.

3_ أن تكون المعلومات كاملة، لأنها إن لم تكن كذلك فإن عملية التنبؤ بأي وضع سوف تصطدم بواقع مختلف عما تم توقعه.

وتجمع المعلومات في نظام الإنذار المبكر من خلال شبكة تحتوي على مصادر المعلومات، وتقوم الشبكة بربط المصادر معا في شكل وحدات لتقصي المعلومات، فالهدف من هذه الشبكة هو جمع المعلومات من مختلف المصادر التي تنتشر في مساحة واسعة، منها بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، شبكات الرصد المحلية، أجهزة الاستخبارات، المنظمات الحكومية، وسائل الإعلام الدولية، بالإضافة إلى المصادر الوطنية.[1]

2_ تصنيف المعلومات

إن الغرض من تصنيف المعلومات هو الكشف عن العوامل الحساسة والهامة التي تشير إلى احتمال اندلاع العنف، أو حدوث توتر اجتماعي أو سياسي، والتي يمكن متابعتها باهتمام، فهذه العوامل عندما تصل إلى مدى معين، فإن نظام الإنذار المبكر سيقوم بإرسال إشارات تشير بدورها إلى احتمالات التصعيد، وتجعل الأنظمة الوقائية تبادر باتخاذ إجراء على أساس ما سيتوقع حدوثه.[2]

3_ تحليل المعلومات

تعتبر المعلومات التي يتم تصنيفها في شكل مؤشرات، الأساس الذي يقوم عليه تحليل الوضع وتوقع ما سيؤول إليه مستقبلا، ويحقق التحليل هدفين:

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام،الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص ص 356-358.

[2]- المرجع نفسه، ص 363-264.

_ يتمثل الهدف الأول في متابعة مصادر النزاعات الكامنة وإجراء تشخيص مبكر حول كيفية تطورها.

_ أما الهدف الثاني يتمثل في التعرف على الأسباب الجذرية للنزاعات الكامنة.[1]

وبالرغم من أن نظام الإنذار المبكر يشكل دورا هاما في منظومة المنع الوقائي للنزاعات والصراعات، فإن النتائج الميدانية التي حققها لم تكن في مستوى الطموحات والآمال التي عقدت عليه، وذلك يرجع أساسا إلى عدة أسباب، من أهمها:

_ تجاوز نظام الإنذار المبكر البحث في الصراع العلني إلى البحث في الصراعات الكامنة التي لم تقع في دائرة الاهتمام العام والرؤية الظاهرة للصراع.[2]

_ صعوبة فهم الأوضاع بدرجة تكفي لرسم خطة تحرك وفقا للاتجاهات والتنبؤ بها أو بأيها أقرب إلى الانفجار.

_ تعرض من تتوفر فيهم الفرصة أو الإمكانيات لاتخاذ إجراء سريع اتجاه الأزمة إلى الضغوطات.

_ التخوف من اتخاذ إجراءات قد تكون سابقة لأوانها، والخوف الناتج عن التحرك قد يكون أكبر من الخوف الناتج عن عدم التحرك، والذي يسمح بانفجار الوضع.[3]

وما يمكن الوصول إليه حول نظام الإنذار المبكر هو أنه بالرغم من تلك الحلقات الضعيفة في إستراتيجيته، يبقى بمثابة شرط أساسي لنجاح دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، كونه يوفر ويتيح لها المعلومات التي من خلالها تتوقع النزاعات والصراعات المستقبلية.

المطلب الثالث: المناطق المنزوعة السلاح والنشر الوقائي للقوات

من الآليات الأخرى التي تعتمدها الدبلوماسية الوقائية لتحقيق الأهداف المرسومة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إنشاء مناطق منزوعة السلاح **(أولا)**، بالإضافة إلى النشر الوقائي للقوات **(ثانيا)**

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام،الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 356.

[2]- سامي إبراهيم الخزندار، "**نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات**"، المرجع السابق، ص69.

[3]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 327-328.

أولا: المناطق المنزوعة السلاح يقصد بهذا الإجراء الوقائي إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود، بموافقة الطرفيين، أو بناء على طلب أحد الأطراف، وذلك بهدف تجنب أي تصادم محتمل بين تلك الأطراف أو إزالة أي ذريعة للهجوم.[1]

ثانيا: النشر الوقائي للقوات

إن الدبلوماسية الوقائية في نظر "بطرس بطرس غالي" لا تعني استبعاد استخدام الأداة العسكرية تماما، إذ يمكن اللجوء إلى نشر قوات دولية لأغراض وقائية، وذلك عند ظهور المعالم الأولى لأسباب اندلاع النزاع، لا بعد اندلاعه، وهذا النشر لا يتم إلا عندما تطلبه دولة ما أو أطراف النزاع، ولهذه العملية مجموعة من النتائج الإيجابية منها:

_ حماية دولة تواجه تهديد دولة أخرى.

_ في النزاعات الحدودية وجود القوة يبعد شبح الحرب والاعتداء.

_ إعطاء إحساس بالأمان وتهيئة الظروف للتفاوض.[2]

وتشير "أجندة السلام" كذلك إلى أنه يمكن للأمم المتحدة أن تنشر قوات وقائية في حالة الأزمات الداخلية، وهذا بناء على طلب من الحكومة أو من جميع الأطراف المعنيين أو بموافقتهم، وذلك من أجل تخفيف المعاناة والحد من العنف أو السيطرة عليه، فالمساعدة الإنسانية على سبيل المثال إذا قدمت بنزاهة، يمكن أن تكون لها أهمية حاسمة في حقن الدماء وصون الأمن، سواء كان ذلك عن طريق الأفراد العسكريين أو أفراد الشرطة أو المدنيين، وفي ظروف معينة، قد تحتاج الأمم المتحدة إلى الاستفادة من المهارات المتخصصة من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة.[3]

وفي حالات الأزمات الداخلية هذه تؤكد "أجندة السلام"، ضرورة احترام الأمم المتحدة لمبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية احتراما كاملا وفق لميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينبغي في هذا السياق توفير المساعدة الإنسانية برضا الدولة المعنية، وتؤكد المبادئ التوجيهية الملحقة بقرار الأمم المتحدة رقم 46/182 الصادر في ديسمبر عام 1991م مسؤولية دول أعضاء الأمم المتحدة عن العناية بضحايا الكوارث التي تقع في إقليمها، وضرورة تسهيل الوصول لأولئك الذين يحتاجون للمساعدة، وعلى

[1]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، المرجع السابق، ص 07.

[2]- محمد الأخضر كرام، المرجع السابق، ص 136.

[3]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 10-11.

ضوء ذلك فإن طلب دولة ما للتدخل بالتراضي لا يمثل خرق لسيادتها، ولا يتعارض مع نص المادة 07/02 من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

أما في حالة النزاعات بين الدول، فإن الأمين العام للأمم المتحدة، يمكن أن يوصي لدى مجلس الأمن باتخاذ قوات وقائية لوقف تلك النزاعات، وذلك إذا ما اتفقت تلك الدول المتنازعة على نشر القوة في إقليمها، وكما يمكن كذلك للأمين العام للأمم المتحدة أن يوصي لدى مجلس الأمن بنشر قوات وقائية على إقليم الدولة الطالبة فقط، وذلك في الحالات التي تخشى فيها تلك الدولة هجوما ما يشن عبر الحدود.[2]

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 307.

[2]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 11-12.

المبحث الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية الدولية

إن الاضطرابات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت الدبلوماسية الوقائية من الأنشطة التي اهتمت بها منظمة الأمم المتحدة اهتماما كبيرا، كونها تسعى وتهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، وذلك من خلال تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب النزاعات في وقت مبكر، والتسوية السلمية لأي نزاع قبل أن يصل إلى حد المواجهة المسلحة، بالإضافة إلى حصر

أسباب النزاع والتدخل لحله ومنع تجدده مستقبلا، ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف ومنع استخدام القوة في فض النزاعات الدولية تبنت الأمم المتحدة جملة من الإستراتيجيات الوقائية، تختلف باختلاف درجة خطورة الوضع وحدته، أهمها إستراتيجية التدخل الخفيف والتدخل العميق **(المطلب الأول)**، وإستراتيجية الوقاية العملية والهيكلية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: إستراتيجية التدخل الخفيف والتدخل العميق

يعد الهدف من درء النزاعات هو تقوية الوسائل التي يمكن من خلالها منع اندلاع النزاع، أو إذا اندلع منع حدوث العنف وما يصاحبه من كوارث كالقتل الجماعي، أو منع تكراره أصلا إذا ما وصل الأطراف لتسويته، وإذا سلمنا بأن تحقيق السلم في النهاية يعتمد على أطراف النزاع أنفسهم ومدى جديتهم، فإن ما يمكن أن تحققه أطراف خارجية في تقريب شقة النزاع أمر ذو أهمية بالغة في عملية دفع السلام.

وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات عن الأقليات التي تواجه الخطر، إلى أن الفترة الواقعة عادة بين ظهور أول مظهر للنزاع واندلاعه عمليا قد تصل إلى عدة سنوات، وذلك بمتوسط 13 سنة في الدول الديمقراطية، وهي فترة تسمح للمتدخلين من القيام بإجراء وقائي قبل اندلاع العنف، وباعتبار أن هناك فترة تحدد بحوالي 13سنة في المتوسط تفصل بين بداية أول مظهر للنزاع واندلاعه، فلا بد من التمييز بين أي عمل وقائي يتم في هذه الفترة، وعمل أخر لا يتم إلا بعد اندلاع النزاع أي بنهاية الفترة، بمعنى التمييز بين نوعين من التدخل، النوع الأول يسمى بالتدخل الخفيف، أما الثاني يطلق عليه التدخل العميق.[1]

أولا: التدخل الخفيف

تعتبر الأزمة على العموم أولى مراحل النزاع الذي يمكن أن تتطور إلى حرب، ويمكن لها أن ترتد عدة مرات، والمقصود في هذا الصدد بالتدخل الخفيف هو درء الأزمة المبتدئة ، وليس الأزمة الحادة، إذ أن هذه الأخيرة تعد مرحلة متطورة من مراحل النزاع، فمنذ أن انتهت الحرب الباردة أصبح الأمن الإقليمي مسألة ذات أولوية في نظرية الأمن الجماعي لدى معظم الدول الكبرى، وبذلت جهود كبيرة في نهاية القرن العشرين في مناطق عديدة من العالم، سعت إلى تخفيف حدة النزاعات الإقليمية.

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 261-262.

ويشير المختصون والباحثون في العلاقات الدولية إلى أن العلاقات بين الدول عادة ما تقع في منطقة رمادية، وهي المنطقة الواقعة بين حالة الحرب وحالة السلم، وهي المنطقة التي تجعل من الدولة تعزز قدراتها العسكرية في نفس الوقت الذي تقيم علاقات دبلوماسية واتصالات مكثفة لتغليب حالة السلام على حالة الحرب، وهي نفس المنطقة التي تتحرك فيها مساعي درء الأزمة، وحيث تهدف تلك المساعي إلى وقف التصعيد في التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب هذا من جهة، ودعم الجهود التي تبذل لتحريك أطراف النزاع نحو السلام من جهة ثانية.[1]

ويشير المختصون كذلك إلى أن المعلومات إذا توفرت بين متنازعين محتملين، فإن حالة التوتر تزول عندما يفهم كل منهما الأخر بدرجة كافية من خلال تفسير تلك المعلومات التي توفرت لدى كل منهما.

وفي هذا السياق هناك مفهومان يرتبطان بدرجة وثيقة بدرء النزاعات، الأول يتمثل في مفهوم إدارة الأزمة، أما الثاني يتمثل في مفهوم إدارة السلام.

أ_ مفهوم إدارة الأزمة

إن إدارة الأزمة مطلوبة عندما تبدأ الأزمة المبتدئة في التصاعد بصورة يصعب التحكم فيها، حيث قد يتطلب في نهاية الأمر استخدام مجموعة من الأدوات، تشمل التهديد باستخدام الوسائل القهرية أو العسكرية.[2]

ب_ مفهوم إدارة السلام

يعني هذا المفهوم إدارة حالة السلام بوسائل تمنعها من التدهور إلى حالة الحرب، فهي تركز على دعم وتقوية حالة السلام.[3]

وعليه من خلال مفهوم إدارة الأزمة وإدارة السلام يتضح أن الوقاية من الأزمة تعني تسخير كافة الجهود لوقف التصعيد كمرحلة أولى، ثم دعم السلام كمرحلة ثانية، ولنجاح ذلك لابد من توفر مجموعة من الأنشطة يمكن إجمالها فيما يلي:

1_ إقامة وتسهيل قنوات الاتصال بين أطراف النزاع.

2_ الدعوة إلى عقد مفاوضات وتحقيق الإجماع حول موضوعات الأمن الإقليمي.[4]

---

[1]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 264.

[3]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

[4]- المرجع نفسه، ص 265.

3_ تشجيع عوامل بناء الثقة بين الأطراف.[1]

فإذا كان الأمر يتعلق بمجموعة من الدول في إقليم معين، فإن العلاقات بين هذه الدول ستؤثر على الخيارات التي تحتويها تلك الأنشطة، بحيث إذا وجدت دول معادية لبعضها البعض في ذلك الإقليم، فإن الدور الوقائي من الأزمة يرتكز حول درء حرب لا إرادية، هذا الدور يمكن أن يعزز بوجود خط هاتفي ساخن، كما هو الحال بين واشنطن وموسكو خلال الحرب الباردة.

فالدول التي تدخل في ترتيبات أمنية إقليمية تمهد لدور أكثر شمولا، ويتضمن ذلك إقامة نظام تحصيل المعلومات وتحليلها والمشاركة فيها على أساس إستراتيجية بناء الثقة من خلال اتفاقات أو معاهدات تعقد بينها، غير أنه لإقامة أي نظام وقائي من الأزمة يتطلب أن تتوفر لدى الدول الأطراف الإرادة المشتركة لوقف التصعيد اللاإرادي في الأحداث وعدم دفعها نحو مرحلة النزاع، كما يتطلب كذلك أن تؤمن الدول الأطراف بأن وجود نظام اتصالات سيعزز الأمن.[2]

وما يميز النظم الوقائية أنها لا تعتمد فقط على الممثلين الرسميين لحكوماتهم وإنما تعتمد كذلك على غير الرسميين، مثل المنظمات الطوعية وغير الحكومية والشعبية...الخ، فاستخدام ذلك المسارين الحكومي والغير الحكومي يسهل عملية تبادل الأفكار ويخفف من تدخل المسار الحكومي في إنفاذ الدبلوماسية الوقائية.[3]

وهكذا يتضح أن هناك خيارات سياسية عديدة للتدخل الخفيف تبدأ بالوسائل الدبلوماسية لفض النزاعات المنصوص عليها في أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسات، كالوساطة، المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق، مؤتمرات السلام، آليات درء النزاعات والخطوط الهاتفية الساخنة، وتمر هذه الخيارات بدبلوماسية المسار الثاني كالوساطة الخاصة، حمل الرسائل، خلق قنوات خلفية للحوار ولجان السلام، وتنتهي هذه الخيارات بجهود صنع السلام عن طريق منظمات المجتمع المدني التي تسهل الحوار بين المسؤولين.[4]

---

[1]- بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص 27.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 265-266.

[3]- المرجع نفسه، ص 267-268.

[4]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

ثانيا: التدخل العميق

إن إستراتيجية التدخل العميق تعني معالجة الجذور العميقة للنزاع أو الصراع من مختلف النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والنفسية، ومن ثم فهو بمثابة حالة مثالية، إذ لا يكتفي بإنهاء العنف المسلح فقط وإنما يسعى لمعالجة المسببات الهيكلية الجذرية له عبر فترة طويلة من الزمن.[1]

ويقصد بإستراتيجية التدخل العميق كذلك معالجة المشكلات المغروسة في النظام الدولي الحالي، أو مشكلات العلاقات الموجودة بين دولة وأخرى، أو على مستوى نزاع أطرافه داخل الدولة نفسها.

فعلى المستوى الداخلي للنزاع نجد أن أهم ما يمكن أن تساهم به إستراتيجية التدخل العميق تتمثل في استعادة حسن الإدارة والحكم الرشيد، تقديم المساعدة في تنظيم الانتخابات، بناء دوائر للسلام المستدام وإعادة ترشيد نظم الإدارة المحلية، القومية، الإقليمية والدولية، بحيث تصبح أكثر تجاوبا مع الحاجات الإنسانية.[2]

ولقد طورت النظم الأوربية المجتمعات القائمة على أساس حكم القانون من خلال وجود منظمات قادرة على تمثيل المصالح الأساسية والشرعية عند إدارة عملية الصراع، ويمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

1_ وجود محاكم فعالة وقضاء مستقل.

2_ قيام مؤسسات مستقلة غير مرتبطة بأحزاب سياسية معينة، وبالخدمات المدنية، كالشرطة والإعلام.

3_ وجود إعلام مستقل قادر على توجيه النقد وطرح موضوعات تهم السياسة العامة بدون خوف أو تهديد، ويكون كذلك قادر على الكتابة بحرية في مسائل تهم المجتمع.

4_ وجود مجتمع مدني قوي يشمل منظمات مهنية ويمثل مصالح القاعدة العريضة للجماعات كالاتحادات ومنظمات الأقليات، كما يمثل مصالح المنظمات غير الحكومية.

5_ وجود قبول عام لقواعد المشاركة الجماهيرية في مختلف أشكال الانتخابات والحكم الديمقراطي.

6_ استناد وسائل تسوية النزاعات على القانون كالتصويت على أساس الأغلبية واتخاذ القرار على أساس الإجماع.[3]

---

[1]- بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص 27.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 270.

[3]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

وعليه يتضح بأن قدرات المجتمع في معالجة وإدارة النزاعات تكون ضعيفة في حالة غياب هذه الخصائص، كما في حالة وسط وشرق أوروبا وإفريقيا ومناطق أخرى، والنتيجة يصبح الأمر مدعاة للتدخل الخارجي الذي يستهدف بناء قدرات وقائية، وهذا ما يعنى به التدخل العميق الذي يرادف عملية بناء السلام.[1]

المطلب الثاني: إستراتيجية الوقاية العملية والهيكلية

إن إستراتيجية الوقاية العملية والهيكلية لا تختلفان كثيرا عن إستراتيجية التدخل الخفيف والعميق، حيث أن إستراتيجية الوقاية العملية تهدف إلى وقف تصعيد النزاع، فهي تعمل في إطار صنع السلام، في حين إستراتيجية الوقاية الهيكلية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهي تعمل في إطار عملية بناء السلام.

أولا: إستراتيجية الوقاية العملية

إن التعرض لإستراتيجية الوقاية العملية يستدعي أولا الحديث عن إستراتيجية مواجهة الأزمة باعتبارها أولى مراحل النزاع، حيث هناك في أدبيات الوقاية الدبلوماسية من الفرصة المتاحة ما يمنع حدوث العنف أو الحد منه.

ففي رواندا على سبيل المثال توفرت على الأقل فرصتان للمجتمع الدولي لدرء الكارثة التي حلت بها عام 1994م، غير أن دول المنطقة والمجتمع الدولي لم يعيروا تلك التحذيرات أي انتباه، حيث الفرصة الأولى كانت خلال الأشهر التي سبقت عمليات القتل الجماعي، وذلك بمجرد استئناف حكومة هابياريمانا التفاوض مع الجبهة الوطنية الرواندية في أروشا بتنزانيا بدأ كثيرون من صناع القرار في العديد من العواصم الإفريقية يحذرون بصفة متكررة من احتمال قيام متطرفي الهوت و بعمليات عنف تستهدف التوتسية، أما الفرصة الثانية عندما انطلقت عمليات العنف الجماعي بداية بكيغالي العاصمة لم يتحرك المجتمع الدولي لاحتوائها، وذلك أدى إلى اتساع رقعتها في جميع أنحاء رواندا رغم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن إلى نشر قوات وقائية لوقف عمليات الإبادة العرقية.[2]

---

[1]- سميرة ناصري، المرجع السابق ، دون ذكر الصفحة.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص ص 273-274.

وبالمقابل عكس من ذلك هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى أن المجتمع الدولي استغل الفرص التي سمحت بدرء النزاعات في وقت مبكر، حيث قرر مجلس الأمن في 11 ديسمبر 1992م، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بنشر قوات حفظ السلام في مقدونيا، وذلك قبل أن يمتد النزاع إلى ماوراءها.[1]

ومادام أن أطراف النزاع لا يستطيعون الوصول من جانبهم إلى حل النزاع كما هو عليه الحال مثلا في رواندا عام 1994م، تقع مسؤولية الوقاية العملية من تلك النزاعات على عاتق الأقربين المتأثرين بالأزمة المستفحلة، حيث قيام أطراف خارجية بهذه المهمة يعتبر ضروريا في كثير من الأحيان،[2] وذلك حتى وإن لم تقبلها الأطراف المتنازعة بهذه المهمة.[3]

وتعتمد الوقاية العملية في الأساس على الالتزام الطوعي والمبكر للطرف الثالث لخلق الظروف المواتية التي تمكن القادة لدى أطراف النزاع من تجاوز أسباب المشكلة قبل أن تستفحل، وهذا الالتزام تقابله أربعة عناصر لا تؤدي بالضرورة إلى حل النزاع، وإنما تساعد على الأقل في حله،[4] وهذه العناصر الأربعة تتمثل فيما يلي:

1_ لابد من وجود لاعب قيادي، قد يكون منظمة أو دولة، أو شخصا محددا يتمتع بدرجة من المصداقية لدى أطراف النزاع، يقوم بحشد الجهود الوقائية لدى أطراف النزاع واستغلالها باتجاه درءه.

2_ وجود نهج سياسي وعسكري متسق يهدف إلى وقف العنف وتلبية الاحتياجات الإنسانية التي تقف خلف النزاع، وربط جوانب المشكلة السياسية العسكرية ببعضها البعض.

3_ توفير الموارد الكافية لتغطية التزام الطرف الخارجي لدعم العملية الوقائية وبصفة خاصة في حالات النزاعات الداخلية.

4_ وجود خطة واضحة لاستعادة السلطة في الدولة المعنية بالنزاع الداخلي بعد تسويته.

---

[1]- عبد السلام زروال، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009م-2010م، ص 97.

[2]- سميرة ناصري، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

[3]- نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، دون طبعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 96.

[4]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 275.

ثانيا: إستراتيجية الوقاية الهيكلية

تتمثل إستراتيجية الوقاية الهيكلية في اتخاذ مشاريع تعاونية محددة، تربط بين بلدين أو أكثر في مشروع ذي فائدة متبادلة، يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تعزيز الثقة التي هي أساسية للسلم بقدر بالغ، مثلا إقامة مشاريع مشتركة يتم فيها إلغاء الحدود بين الدول عن طريق زيادة حرية السفر، أو وضع مشاريع للتبادل التعليمي وإصلاح المناهج التي قد تكون ضرورية لإحباط عودة التوترات الثقافية والقومية التي يمكن أن تنشط الأعمال العدائية من جديد.[1]

وفي هذا السياق فإن نظام الحكم الذاتي للمجتمعات مهما بلغ الرضا، يجب أن يقابله ثلاثا من الحاجات الأساسية، الأمن، الرفاهية والعدالة، وذلك من أجل تمكين الشعوب من العيش بصورة كريمة، والتقليل من احتمالات انفجار النزاعات.[2]

وهكذا يتضح أن إستراتيجية الوقاية الهيكلية تهدف إلى الربط بين دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وبين دورها ومهامها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"، المرجع السابق، ص 21.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، المرجع السابق، ص 258.

خلاصة الفصل

يتضح لنا أن الأمم المتحدة في تحقيق وتعزيز أهدافها المرسومة لحفظ السلم والأمن الدوليين تعتمد على جملة من الآليات والإستراتيجيات الوقائية التي أشارت إليها "أجندة السلام" لعام 1992م، ولا سيما آلية الإنذار المبكر وإستراتيجية التدخل العميق،غير أن نجاح هذه الآليات والإستراتيجيات يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقدمه عدة جهات فاعلة في الميدان هذا من جهة، وما يقدمه أطراف النزاع من إرادة من جهة أخرى.

وما نستخلصه كذلك أن الأمم المتحدة أصبح دورها في حال النزاعات لا يقتصر على التسوية السياسة والعسكرية فقط، وإنما تسعى إلى حل تلك النزاعات من خلال كافة أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية الإنسانية.

الفصل الثالث:

بعض تطبيقات الدبلوماسية الوقائية برعاية الأمم المتحدة

بعد نهاية الحرب الباردة شهد النظام الدولي تحولات عميقة، فالحروب التي كانت تنشب بين دولتين أو أكثر خلال تلك الفترة غالبا ما كان يتم احتوائها من القوتين العظيمتين عن طريق ما يسمى بالردع المتبادل، لتجنب أي تصعيد قد يهدد السلم والأمن الدوليين، لكن مع نهاية هذه الحقبة أضحت الحروب مختلفة تماما عما كانت عليه من قبل سواء من حيث المجال أو الأطراف أو الأسباب، فهي حروب تعد أكثر عنفا وتقع غالبا داخل دولة منهارة أو على وشك الانهيار.

ولذلك أثيرت فيما بعد فكرة التعامل مع النزاعات والسيطرة عليها في مراحلها المبكرة، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة طلب إشراك الأمم المتحدة لمواجهة هذا النوع الجديد من الحروب المهددة للسلم العالمي، وذلك باتخاذها على أرض الواقع الإجراءات الوقائية التي طرحها الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" في تقريره المعروف "بأجندة السلام" لعام 1992م، مثلا النشر الوقائي للقوات الأممية، ويكمن هدف هذه الإجراءات في منع حدوث الصراعات والعمل أن لا تتحول إلى نزاعات مسلحة هذا من جهة، وفي حالة حدوث النزاع يجب الحد من انتشاره،[1] هذا من جهة أخرى.

ولعل من أبرز المناطق في العالم التي رتبت ضرورة تفعيل الدبلوماسية الوقائية نظرا لما تشهده من توترات وصراعات هي القارة الإفريقية الصومال أنموذجا(**المبحث الأول**)، ومنطقة الشرق الأوسط، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006مأنموذجا(**المبحث الثاني**).

[1]- فاطمة غلمان، **الدبلوماسية الوقائية بين احترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 15، صادر في يوليو2015م، ص ص 75-76، منشور على الموقع الالكتروني: http://search.mandumah.com، اطلع عليه يوم 12 ماي 2017 على الساعة 19:34.

المبحث الأول: الدبلوماسية الوقائية في القارة الإفريقية الصومال أنموذجا

لقد شهدت فترة نهاية الحرب الباردة تراجع النزاعات الدولية وانتشار الحروب والصراعات الداخلية في الكثير من الدول، خاصة في القارة الإفريقية، نتيجة لعدة أسباب منها العرقية، القومية أو الانفصالية، أو تلك الناجمة عن تطبيق الديمقراطية أو الدفاع عن حقوق الإنسان، مما أدى إلى وقوع انتهاكات خطيرة وسقوط العديد من الضحايا.

ومما لا شك فيه أن خير أنموذجا على ذلك جمهورية الصومال التي عرفت تجاوزات جسيمة وانتشرت فيها المظالم بصورة كبيرة، وبشكل لم يقف تجاهها الضمير الإنساني عاجزا **(المطلب الأول)**،حيث نظرا لذلك وبداية تطور الأزمة وامتدادها خارجيا، وتشكيلها خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين، عجل بالأمم المتحدة أخذ على عاتقها مهمة وقف تلك الصراعات والتصعيد الدموي في المنطقة[1]**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: بداية الأزمة الصومالية وتطورها

بدأت الأزمة في الصومال منذ الانقلاب العسكري في أواخر عام 1969م، إثر اغتيال الرئيس الصومالي السابق "محمد شارماكي"، الذي حكم البلاد في الفترة بين 1967م حتى عام 1969م، واستيلاء حكومة عسكرية على السلطة بقيادة الفريق "محمد سياد بري"، واللواء "صلاد جبيري"، وقائد الشرطة "جامع قورشيل"، حيث تولى "بري" بعد ذلك رئاسة البلاد، في حين أصبح "قورشيل" رئيسا للوزراء، وعمل على تشكيل الجيش الثوري، وأطلق حملات ناجحة لمكافحة الأمية بالبلاد، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الاضطرابات والصراعات، وهذا ما دفعه لاغتيال ثلاثة من وزرائه دفعة واحدة، وكان على رأسهم اللواء "صلاد جبيري".[2]

ولقد حاول "سياد بري" تبرير الانقلاب من خلال شكواه من المحسوبية والفساد ونهب المعونات التي لم تكن لها أثر في اقتصاد الصومال، ولم يعرف أحد مصيرها ولم تستغل أصلا في تنمية البلاد.[3]

ففي البداية شن "سياد بري" حملة شرسة لمحاولة التحرر من القبلية التي أدت إلى الصراعات السياسية، والاتجاه نحو الاشتراكية بهدف حل قضايا الفقر، وقد قام كذلك بعدة تأميمات للمؤسسات

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، "**الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال**" مجلة السياسة الدولية، العدد 22، صادر في أكتوبر 1995م، ص 120.

[2]- أنظر، قسم البحوث والدراسات، **دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية**، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، الصومال، مايو 2016م، ص 05، منشور على الموقع الإلكتروني:http//www.mogadishucentre.com، اطلع عليه يوم 28 مارس 2017م، على الساعة 20:12.

[3]- غيث مسعود مفتاح، **التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية**، الطبعة الأولى، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2004م، ص 178.

الاقتصادية الأجنبية، وإطلاق بعض السجناء السياسيين، فكل هذه الأعمال ساهمت في ارتفاع شعبية النظام وجعلته يقوي نفوذه ويتحكم في زمام الأمور،[1] غير أن ممارسة "سياد بري" القمع والفساد بغية الحفاظ على السلطة أدى إلى فقدان شعبيته.

وفي عام 1991م أزيح الحزب الاشتراكي الثوري عن الحكم بالقوة من جانب الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، والمؤتمر الصومالي الموحد، والحركة الوطنية الصومالية، إضافة لأحزاب المعارضة المناهضة للعنف، وتم اختيار "علي مهدي محمد" رئيس مؤقتا للبلاد من طرف المجموعة الصومالية، إلا أن ذلك لاقى اعتراضا شديدا منذ البداية من جانب الكونغرس الصومالي المتحد، الحركة الوطنية الصومالية والحركة القومية الصومالية، وهذا ما أحدث انقسام على الساحة السياسية الصومالية، وأدى إلى تصعيد أعمال العنف، وتدمير العاصمة الصومالية مقديشو، خلال حرب أهلية أدت إلى حدوث مجاعة أودت بحياة قرابة 300.000 صومالي.[2]

وتعود أسباب اندلاع هذه الحرب الأهلية الصومالية إلى مجموعة من الأسباب منها ما تعلق ببنية الدولة الصومالية والسياسات القمعية والتقسيمية التي اتبعها نظام "سياد بري"، ومنها ما تمثل في المتغيرات الخارجية، وبالذات تأثير انتهاء الحرب الباردة، حيث أدت إلى وقف الدعم والمساعدات التي كان نظام "سياد بري" يحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.[3]

وفي هذا السياق أيضا تركت الحرب الصومالية الإثيوبية التي نشبت بصدد الدعم الصومالي الكامل لحرب تحرير الأوجادين عام 1977م، انعكاسات سلبية على نظام "سياد بري" حيث كان يتصور أن القوات الصومالية وقوات جبهة تحرير غرب الصومال ستحقق انتصارا سريعا في الحرب على القوات الإثيوبية، ويتيح لها تحرير إقليم الأوجادين، وذلك بفعل ظروف الاضطراب الداخلي في إثيوبيا عقب ثورة 1974م، غير أن ذلك لم يحدث حيث تمكن الهجوم الإثيوبي المضاد الذي كان مدعوما بقوة من جانب الإتحاد السوفياتي سابقا وكوبا وألمانيا الشرقية سابقا من استرداد إقليم الأوجادين بالكامل، وإنزال هزيمة ساحقة بالقوات الصومالية.[4]

---

[1]- علي صبح، **النزاعات الإقليمية في النصف القرن 1945-1995م**، دون طبعة،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006م، ص 232.

[2]- أنظر، قسم البحوث والدراسات، **دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية**، المرجع السابق، ص 06.

[3]- أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**، دون ذكر الطبعة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 112.

[4]- المرجع نفسه، ص 146.

وهكذا يمكن القول أن هذه الحرب الأهلية أدت إلى انهيار الدولة في الصومال انهيارا كاملا، حيث سقط نظام حكم "سياد بري"، وانقسم المجتمع الصومالي إلى عدد من المجتمعات المنفصلة عن بعضها البعض.

المطلب الثاني: جهود التسوية الأممية في الصومال

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بالحرب الأهلية في الصومال متأخرا، حيث جاء هذا الاهتمام بعد تفاقم المعاناة الإنسانية في العديد من أنحاء الصومال، وذلك بسبب الاشتباكات العنيفة بين الفصائل، وانتشار عمليات السلب والنهب، ومهاجمة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، والتي حلت دون وصول الأغذية إلى المتضررين في تلك المناطق.

ولذلك أخذت الأمم المتحدة على عاتقها هذا الوضع بجدية في جانفي 1992م، حيث أرسل الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" "جيمس جوناه" وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى مقديشو لمقابلة "محمد فارح عيديد" و"علي مهدي" من أجل العمل على ترتيب وقف إطلاق النار في العاصمة، والسماح بدخول مواد الإغاثة الدولية.[1]

وفي بادئ الأمر نجح هذا المبعوث ألأممي في الحصول على تعهد من كليهما بتأييد جهود الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة الوطنية، غير أن "فارح عيديد" قد أعلن فيما بعد معارضته إرسال قوات الأمم المتحدة للصومال، وهذا ما أدى إلى انهيار التعهد واستئناف القتال بينهما من جديد.[2]

وفي الوقت نفسه اهتم مجلس الأمن بالأزمة الصومالية، غير أن مداولاته تأثرت بتناقضات التعامل الأمريكي مع هذه الأزمة، فمن جهة الإدارة الأمريكية كانت مدركة بأن الصومال تعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم، إلا أنها من جهة أخرى لم تكن راغبة في صدور قرار قوي يتضمن التزامات متزايدة تجاه التعامل مع الأزمة الصومالية، وذلك لاعتبارات مالية تتعلق بضآلة ميزانية حفظ السلام، وهذا كله دفع ببعثة الولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة على العمل لتخفيف صياغة القرار المعروض على مجلس الأمن.

ونتيجة لذلك صدر القرار رقم 732 في 23 جانفي 1992م، اكتفى فقط بدعوة الأطراف المتصارعة في الصومال إلى وقف إطلاق النار فورا، وفرض حظرا شاملا وعاما لواردات السلاح إلى الصومال بناء على الفصل السابع من الميثاق، وذلك لاعتبار مجلس الأمن أن الوضع المعقد في الصومال، أصبح يمثل

[1]- رقية بن عطاء الله، **التدخل الدولي في الصومال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر01، 2010م- 2011م، ص 72.

[2]- بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999م، ص ص 28-29.

تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ولا سيما من حيث إمكانية حدوث تدهور سريع للأوضاع وخسائر بشرية كبيرة، وكما دعا القرار كذلك جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه زيادة التوتر في الصومال، أما على الصعيد الإنساني نص القرار على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالخطوات اللازمة لزيادة المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال.[1]

ومن خلال هذا القرار سعت الأمم المتحدة جاهدة للوصول إلى وقف إطلاق النار، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" كلا من "علي مهدي" و"محمد فارح عيديد" إلى نيويورك في أواخر جانفي 1992م، من أجل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، وكما توسط المبعوث الخاص للأمم المتحدة "جيمس جوناه" من أجل الوصول إلى اتفاق إضافي لوقف إطلاق النار بين الجانبين في 03 مارس 1992م، لكن على الرغم من توقيع الاتفاق بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة، أخذت الأوضاع الإنسانية تتدهور بسرعة شديدة وذلك بسبب الانتهاكات الواسعة من جانب طرفي الصراع في الحرب الأهلية الصومالية.[2]

وهذا كله دفع بمجلس الأمن إلى التحرك بصورة أكثر إيجابية، حيث أصدر قرار رقم 751 في 24 أفريل 1992م، يقضي بتشكيل عملية حفظ السلام في الصومال (يونوصوم01)، حيث ينشئ تحت التوجيه العام للممثل الخاص للأمين العام قوة أمن، موظفي ومعدات وواردات الأمم المتحدة في ميناء مقديشو وحراسة نقل مواد الإغاثة الإنسانية من هذا الميناء إلى مراكز التوزيع في العاصمة الصومالية، وما حولها وفي الأجزاء الأخرى من الصومال، وكما كلف الأمين العام بتوزيع مراقبين عسكريين بعد التشاور مع جميع أطراف النزاع لمراقبة إطلاق النار في مقديشو.[3]

وفي هذا السياق عند وصول فريق مراقبي الأمم المتحدة إلى مقديشو في ماي 1992م، واجه صعوبات كبيرة في أداء مهامه، حيث كان انتشاره في مواقع داخل مقديشو بطيئا، وذلك بسبب قيام الجنرال "عيديد" بوقف تعاونه مع الأمم المتحدة بصورة مؤقتة، بحجة أن الأمم المتحدة تقوم بدعم خصمه "علي مهدي".

ومع انهيار اتفاق وقف إطلاق النار واتساع نطاق عمليات القتال، بات من الصعب توصيل إمدادات الإغاثة إلى جنوب الصومال، ولذلك حاولت الأمم المتحدة معالجة هذا الوضع من خلال الجهود الدبلوماسية الوقائية، حيث نجح المبعوث الخاص للأمم المتحدة الجزائري "محمد سحنون" في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجماعات، والوصول إلى اتفاق من أجل نشر قوات حفظ السلام بموجب

[1]- أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**، المرجع السابق، ص 233.

[2]- المرجع نفسه، ص 234.

[3]- رقية بن عطاء الله، المرجع السابق، ص 73.

القرار 751، وذلك نظرا للاحترام والمصداقية التي اكتسبها من جانب طائفة واسعة من الصوماليين والمراقبين الآخرين، وهذا كله من خلال الصبر والاستماع باحترام إلى اهتمامات الصوماليين واحتياجاتهم.[1]

ولكن على الرغم من كل تلك الجهود ومحاولات الأسطول الجوي الأمريكي في توصيل الإمدادات إلى المناطق المتضررة، ظلت الأزمة الصومالية بدون معالجة، وذلك لعدة أسباب منها، استمرار المشكلة الأساسية المتعلقة بغياب الأمن واستمرار عمليات السلب والنهب، هذا من جهة، واندلاع القتال بضراوة حول باراديرا من أجل الاستيلاء على الإمدادات الغذائية.

وفي 26 أكتوبر 1992م قام المبعوث الأممي الجزائري محمد سحنون بتقديم استقالته إلى الأمم المتحدة وذلك لسببين:

يتمثل السبب الأول في تحفظات "محمد سحنون" على أداء وكالات الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمة الصومالية، وذلك لعدم وفائها بالتزاماتها بشأن تنفيذ عملية إغاثة واسعة في المناطق المتضررة في الصومال، على الرغم من وجود حالات إغاثة ناجحة في الماضي مثل تجربة إثيوبيا، وامتناعها كذلك عن التنسيق الجاد لأنشطتها تحت مضلة اليونوصوم، بالإضافة إلى تهاون وسوء التعامل من جانب مسؤولي الأمم المتحدة مع مشكلة تهريب شحنات أموال وأسلحة محظورة إلى ميليشيا "علي مهدي" في شمال مقديشو.

أما السبب الثاني يتمثل عندما نجح "محمد سحنون" بالتعاون مع المعهد السويدي للحياة والسلام، في تجميع مثقفين صوماليين ينتمون إلى المناطق الأربع التي حددها قرار مجلس الأمن، وعقد معهم مؤتمرا بشأن قضايا المصالحة الوطنية وبدء الإعمار، تلقى رسالتين من الأمين العام الأولى تستفسر عن أسباب وجوده في سيشل، بينما تطالبه الثانية بسحب انتقاداته التي وجهها لوكالات الأمم المتحدة.[2]

وفي ظل اشتداد الصراع الداخلي في الصومال أبلغ الأمين العام الأممي "بطرس بطرس غالي" مجلس الأمن في 24 نوفمبر 1992م، بأنه لابد من إعادة النظر في جهود المنظمة، كون المهام التقليدية المسندة للقوة في الصومال أصبحت لا تحقق النتائج المرجوة، وأنه قد أصبح من الضروري اللجوء لتدابير إنفاذ السلم.[3]

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**، المرجع السابق، ص 236.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 238-239.

[3]- أحمد قلي، **قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة تيزي وزو، 2013م، ص 193.

ولذلك واستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 799 في 03 ديسمبر 1992م، قضى فيه لأول مرة بتشكيل قوات دولية تابعة للأمم المتحدة،وتعمل تحت سلطة الأمين العام وتمارس مهامها باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وذلك من أجل القيام بمهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية قوافل الإغاثة.[1]

وبسبب ازدياد أعمال العنف واشتداد الصراع أكثر، طلب الأمين العام الأممي من مجلس الأمن إحداث عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبناء عليه وبموجب قرار صادر عن مجلس الأمن تحت رقم 814 في 26 مارس 1993م، واستنادا للفصل السابع تم إنشاء عملية الصومال الثانية تحت تسمية إعادة الأمل، وتنحصر مهامها في ضمان الظروف الأمنية اللازمة لعمليات الإغاثة الإنسانية في كافة أنحاء الصومال، ووضع برنامج شامل وفعال لتجريد الحركات والفصائل الصومالية من أسلحتها، وبالإضافة إلى مراقبة التزام الأطراف بوقف الأعمال العدائية، مراقبة الموانئ والمطارات ومواصلة عملية إزالة الألغام وإعادة إنشاء المؤسسات السياسية والاقتصادية، وإعادة بناء دولة صومالية على أسس ديمقراطية.[2]

ومع بدأ القوات التابعة للأمم المتحدة لمهامها فوجئت بمواجهة مسلحة عنيفة، أدت إلى مقتل 23 جنديا باكستانيا وأكثر من 75 صوماليا في عملية نزع الأسلحة لإحدى الفصائل المعارضة التابعة للواء "محمد فرح عيديد" في 05 جوان 1993م، وهذا ما دفع بمجلس الأمن إلى إدانة هذه الهجمات بإصدار القرار رقم 837 في 06 جوان 1993م، دعا فيه إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب تلك الهجمات المسلحة.[3]

غير أن في ظل تصاعد الوضع الأمني في الصومال، انسحبت القوات الأمريكية والدولية خلال عامي 1994م-1995م، وهذا ما أثار جدلا كبيرا في تاريخ عمليات الأمم المتحدة، حيث بدى واضحا على أنه من الرغم من أن هذه العملية ساهمت في وقف المجاعة في الصومال عامي 1991م-1992م، وساعدت كثيرا في تحسين الأوضاع الإنسانية في الصومال، إلا أن هناك إجماعا كاملا على أن الأمم المتحدة أخفقت في الوصول إلى مصالحة وطنية وتسوية سياسية الصراع.[4]

---

[1]- مراد كواشي، **قوات حفظ السلام وأثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م، ص 115.

[2]- رقية بن عطاء الله، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[3]- المرجع نفسه، ص 83.

[4]- أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**، المرجع السابق، ص 278.

ويتضح لنا في الأخير أن إخفاق جهود الأمم المتحدة في تسوية الصراع الداخلي في الصومال راجع من جهة إلى عدم ملائمة المناخ السياسي ككل داخل الصومال، ومن جهة أخرى يعود إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات حفظ السلام من أولها إلى أخرها.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية في الشرق الأوسط العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 أنموذجا

تعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق في العالم التي شهدت حدة في النزاعات والصراعات عبر التاريخ، وذلك للعديد من الأسباب، ولا سيما الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام، وهو الذي زاد من مطامع الدول الغربية، حيث أصبحت هذه القوى بفعل مصالحها اللاعب الأساسي المسيطر على المشهد في المنطقة، حيث أفرزت سياسة دعم القوى الغربية هذه مجموعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان، ولعل أبرز تلك الانتهاكات، الاعتداءات المتكررة التي قامت بها إسرائيل على لبنان، خاصة في ظل عدوان 2006م، والذي ساعت من خلاله إسرائيل تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج **(المطلب الأول)**، ونظرا لتهديد هذا العدوان للسلم والأمن الدوليين، بادرت الأمم المتحدة إلى الاستعانة بوسائل الدبلوماسية الوقائية من أجل وقف العدوان، ولا سيما من خلال عمليات حفظ السلام التي تعد الوسيلة التي تمارس بموجبها المنظمة الدبلوماسية الوقائية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ونتائجه

يعود العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006م، أو كما يطلق عليه حرب تموز أو حرب لبنان الثانية إلى مجموعة من الأسباب المباشرة وغير مباشرة **(أولا)**، وكغيره من الاعتداءات أسفر هذا العدوان الإسرائيلي جملة من النتائج الكارثية ولا سيما على الصعيد الإنساني **(ثانيا)**.

أولا: أسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006

تعود أسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، إلى هجوم حزب الله للأراضي الإسرائيلية، والذي انتهى بمقتل جنود إسرائيليين، وخطف جنديين، وذلك كله بهدف تحرير حزب الله أسرى لبنانيين كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية، وكرد فعل ردت إسرائيل على عملية حزب الله في 12 جويلية من نفس العام بعدوان واسع ومدمر على لبنان، حيث استهدفت محطات الكهرباء ومطار بيروت وشبكة من الجسور والطرق، مما أدى إلى مقتل العشرات، وكما انضمت قوات بحرية إسرائيلية للهجوم، واستدعى كذلك الجيش فرقة احتياط مؤلفة من ستة ألاف جندي لنشرها سريعا شمال إسرائيل تحت تعليق إعادة الأسيرين إلى إسرائيل.[1]

[1]-عبد الرؤوف سنو ، **الحرب الإسرائيلية اللبنانية، الخلفيات والمواقف والأبعاد**، حوار العرب بيروت، 2006م، ص 09، منشور في الموقع الالكتروني: www.abdelraoufsinno.com، اطلع عليه في يوم 28 أفريل 2017م، على الساعة 18:00.

وفي هذا الصدد سميت العملية العسكرية لخطف الجنديين الإسرائيليين بعملية الوعد الصادق حسب إعلام حزب الله، بينما سميت العملية العسكرية الإسرائيلية لتحرير الجنديين عملية الثواب العادل من قبل الحكومة الإسرائيلية، ولقد دامت هذه الحرب حوالي 34 يوما وشملت مختلف مناطق لبنان.[1]

وحسب المختصين والباحثين في الميدان، فإن أسر الجنديين الإسرائيليين ما كان سوى ذريعة مدعومة أمريكيا، حيث شن إسرائيل لهذ االهجوم الممنهج على لبنان ما هو إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

1_ القضاء على حزب الله سياسيا، عبر تفكيكه وتصفية قياداته جسديا، كون هذا الحزب هو القوة العسكرية المهددة لإسرائيل.

2_ القضاء على القدرات العسكرية لحزب الله المتمثلة بترسانته الصاروخية.

3_ تغير قواعد اللعبة السابقة القائمة على توازن الرعب وخلق توازنات جديدة في لبنان.

4_ القضاء على البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية للحزب، ودورها الأساسي في الاستقطاب والتعبئة الجماهيرية.

5_ إحداث المجازر والتدمير وضرب الكثافة الشيعية للحزب في الضاحية والجنوب والبقاع وتشتيتها في أنحاء البلاد وخارجها لإقامة شرخ بينها، وبين قياداتها، أو بين اللبنانيين وحزب الله.

6_ تنفيذ ما تبقى من القرار 1559، والذي قضى بنزع الميليشيات في لبنان واعتبار حزب الله من ضمن هذه القوى، ونشر الجيش اللبناني في الجنوب[2].

7_ القضاء على حزب الله يثبت الانتصار الأمريكي في لبنان ويضعف حليفته سوريا ويمهد الطريق من تردد أمام الخيار العسكري للتعامل مع إيران.[3]

ثانيا: نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006

لقد دمرت إسرائيل كل ما تستطيع تدميره وفقا لخطتها في المرحلة الأولى من العدوان، حيث استهدفت البنى التحتية اللبنانية، إضافة إلى منازل عدد كبير من المسؤولين في المقاومة الإسلامية

[1]- مجدب حماد، **مستقبل التسوية، 30 عاما من سلام عابر**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2009م، ص ص 388-389.

[2]-عبد الرؤوف سنو ، المرجع السابق، ص 10.

[3]- عتريسي طلال، **التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 58، صادر تشرين الأول 2006م، منشور في الموقع الالكترونيwww.lebarmy.gov.ld، اطلع عليه في 30 أفريل 2017م، على الساعة 22:12.

ومقرات القيادة، غير أن حزب الله أظهر قدرات عسكرية هامة، فجأت إسرائيل على أكثر من صعيد، الميداني ولاستخباراتي، والأخطر من كل ذلك يتمثل في الرد الصاروخي على العمق الإسرائيلي وبشكل دقيق، وفي المرحلة الثانية اختارت إسرائيل الاجتياح البري على منطقتي مارون الرأس، بنت الجبيل، حيث دفعت بقوة مدرعة بحجم كتيبة لإجراء عملية استطلاع والتوغل إلى تلك المنطقتين، غير أن مواجهة عكسية ضارية أبداها رجال مقاومة حزب الله، أوقعت خسائر جسيمة في القوى المتسلسلة، وكبدت 7 قتلى و20 جريحا، وتدمير 5 دبابات ميركافا، مقابل 3 شهداء للمقاومة.[1]

وفي المرحلة الثالثة بعد مرور18 يوما على الحرب استخلصت أمريكا وإسرائيل أن الهزيمة العسكرية واقعة لمحال بإسرائيل ولا ينقذها إلا الحل السياسي، لذلك عملت إسرائيل لمدة أسبوع على ارتكاب مجازر على لبنان، وذلك ليقبل حزب الله بأي حل يفرض عليه، وحيث من خلال ما قامت به إسرائيل توصلت إلى وضع مشروع قرار فرنسي أمريكي يعطيها كل ما كانت تريد كما لو أنها انتصرت في الحرب، غير أنه بعد جدل سياسي تدخلت فيه الدول العربية وعدل المشروع إلى حد القبول به من الطرف اللبناني، وأعطى إسرائيل الكثير من الطلبات، لكنه أخفق في وضع الآلية لتنفيذ المطلب الأساسي وهو نزع سلاح حزب الله، وأما في المرحلة الرابعة والأخيرة تعتبر خطة إسرائيل الأسوء في تاريخ الحروب والأقل أخلاقية فيها، إذ أن الحكومة الإسرائيلية التي قبلت بقرار مجلس الأمن لوقف الأعمال العسكرية، استمهلت أمريكا يومين أو ثلاثة لتتابع هذه الأعمال لعلها تستطيع أن تحقق شيئا على الأرض، غير أنها تلقت خسائر موجعة في يومين تعادل خسائر الحرب كلها، حيث اعترفت ب 50 قتيلا و140 جريحا و تدمير 40 دبابة ميركافا، بالإضافة إلى خسائر أخرى.[2]

وفي الأخير يتضح على أنه من رغم الخسائر البشرية والمادية الضخمة التي ألحقت بلبنان، حيث استشهد حوالي 1.287 شخصا وجرح 4.054 آخرين ثلثهم من الأطفال، وبلغت الكلفة الأولية لأضرار البنى التحتية من مساكن ومؤسسات تجارية وصناعية وزراعية ومحطات طاقة ووقود نحو 2 مليار دولار، فإن حزب الله أربك إسرائيل سياسيا وعسكريا واجتماعيا، حيث لأول مرة في التاريخ إسرائيل يتراشق القادة العسكريون والسياسيون اتهم حول فشل حربهم على لبنان، ويتهم الجنود قادتهم العسكريون بأنهم دفعوا بهم إلى حرب خاسرة.[3]

---

[1]- أمين محمد حطيط، **حرب 2006 على لبنان..خلفيةوأداء ونتائج**، دون ذكر الصفحة، منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net، اطلع عليه في 01 ماي 2017م، على الساعة 14:47.

[2]- المرجع نفسه، دون ذكر الصفحة.

[3]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص ص 11-12.

المطلب الثاني: جهود التسوية الأممية للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006

منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12 جويلية عام 2006م، والذي أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفين، وسبب أضرارا فادحة في البنى التحتية المدنية، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها الشديد من التصعيد المستمر للوضع، ولذلك شددت على المعالجة الفورية للأسباب التي أدت إلى نشوب هذا العدوان.

ولقد عملت الأمم المتحدة في البداية على الترحيب بالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع التي قضت بفرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، والقبول بتواجد قوة دولية مع زيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وفي المقابل أخذت الأمم المتحدة بعين الاعتبار طلب الحكومة اللبنانية المتمثل بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

وبناء على كل هذه المعطيات ومع إقرار مجلس الأمن فيما بعد بأن العدوان الذي يتعرض له لبنان يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين، أصدر هذا المجلس قرار رقم 1701 في 12أوت 2006م، دعا إلى الوقف كامل لجميع العمليات الحربية، بالاستناد خصوصا إلى الوقف الفوري لكل هجمات حزب الله، والوقف الفوري لكل العمليات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل، وكما دعا كذلك حكومة لبنان واليونيفيل إلى نشر قواتهما معا في الجنوب، وفي المقابل تقوم إسرائيل من سحب جميع قواتها من الجنوب اللبناني.[1]

وبموجب هذا القرار توسعت قوة اليونيفيل، والتزمت كافة الأطراف بوقف العمليات العدائية وباحترام دور اليونيفيل وانتشارها في جنوب لبنان، وكما ساهم هذا القرار أيضا في إجماع كافة الأطراف اللبنانية بنشر الجيش اللبناني حتى الخط الأزرق وبتعزيز سيطرة الحكومة مع بسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية.

ونتيجة لكل هذه التزامات، نجحت قوات اليونيفيل إثر تعاونها مع الجيش اللبناني في تهدئة الوضع، وخلق جو أمني وعسكري جديد وامن من الناحية الإستراتيجية، وضمان احترام الجميع لوقف العمليات العدائية، وبالإضافة إلى قيام هذه القوات بشكل خاص في مجال الاستجابة الإنسانية بنشاطات الإغاثة المبكرة لحوالي مليون شخص.[2]

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1701، صادر بتاريخ 2006/08/12م، منشور على الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/documents.، اطلع عليه في 01 ماي 2017م، على الساعة 18:07.

[2]- ثلاثون سنة من اليونيفيل، مجلة اليونيفيل، عدد 02، صادر جوان 2008م، دون ذكر الصفحة، منشور على الموقع الالكتروني:unifil.unmissions.org، الطلع عليه في 02 ماي 2017م، على الساعة 22:12.

وفي الأخير يتضح أن نجاح اليونيفيل في عملية حفظ السلام في لبنان، راجع إلى جهود الدبلوماسية الوقائية، حيث خلال فترة النزاع بقي الأمين العام للأمم المتحدة السابق"كوفي عنان" على اتصال دائم مع رئيس وزراء كل من إسرائيل ولبنان ومع كافة الأطراف المعنية، وذلك كله من أجل وقف الأعمال العدائية، وكما أن مساعي الدبلوماسية لهذا الأمين العام السابق لم تتوقف هنا، بل استمرت حتى بعد وقف الأعمال العدائية، لأن حسبه التوصل إلى حل مستدام ولسلام شامل طويل الأمد لا يتم إلا بمعالجة أسباب النزاعات المتعددة في المنطقة.[1]

[1]- ثلاثون سنة من اليونيفيل، المرجع السابق، دون ذكر الصفحة.

خلاصة الفصل

يتضح لنا أن الأمم المتحدة رغم كل جهودها الدبلوماسية وتشكيلها لأول قوة دولية لحفظ السلام بموجب قرار رقم 794، أخفقت في احتواء الوضع وتسوية الأزمة الصومالية التي تعد من أشد وأعنف نماذج الصراعات الداخلية في إفريقيا، ولا شك أن ذلك يعود من جهة إلى عدم توفير بيئة سياسية مناسبة آنذاك لتفعيل الدبلوماسية الوقائية، ومن جهة أخرى راجع إلى تدخل وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات حفظ السلام.

وفي المقابل يتبين لنا أن الأمم المتحدة نجحت بفضل جهودها الدبلوماسية الوقائية وقوات اليونيفيل في تهدئة الوضع ووقف العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006م، ولعل ذلك يعود أولا إلى صمود المقاومة حيث أعطى ذلك دفعا للحكومة اللبنانية كي تدير معركتها الدبلوماسية في مجلس الأمن كدولة غير مهزومة، أما ثانيا راجع إلى توفر المناخ السياسي حيث التزمت كافة الأطراف بقرار1701 الذي قضى بوقف العمليات العدائية واحترام دور اليونيفيل وانتشارها في جنوب لبنان.

ونستخلص كذلك أن عملية حفظ السلام في الصومال ولبنان التي قامت بها الأمم المتحدة، كانت الوسيلة الأساسية التي تمارس بموجبها الدبلوماسية الوقائية.

خـــاتـــمـــة

بعد نهاية الحرب الباردة وظهور ما سمي بالنظام العالمي الجديد وما حمله من تغيير نوعي في نمط الصراعات المهددة للسلم والأمن الدوليين، توصلت الأمم المتحدة إلى إيجاد صيغة جديدة، تهدف إلى تعزيز قدراتها وسبلها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب مع تفادي الصدام والمواجهة بين الدول، وذلك من خلال تفعيل وسائل تسوية النزاعات بالطرق السلمية المنصوص عليها في الميثاق الأممي لعام 1945م، وبالاستناد إلى المفاهيم الجديدة التي طرحها الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" حول تغيير نهج حفظ السلم، وهذا ما انبثق بتسميته بالدبلوماسية الوقائية.

ومن خلال دراستنا لهذه الدبلوماسية الوقائية ودور الأمم المتحدة في تعزيزها وتفعيلها توصلنا إلى ما يلي:

إن الدبلوماسية الوقائية كمفهوم ومصطلح لم تبرز على الساحة الدولية، إلا بعد أن قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة "داغ همرشولد" بالإشارة إليها من خلال ممارستها في بعض القضايا الدولية، وذلك ابتداء من أزمة السويس عام 1956م، غير أنه في ظل بروز الصراعات و النزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة،قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" تقريره المعروف باسم "خطة السلام" في 17 جويلية 1992م، يهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في التعامل مع جميع حالات العنف، سواء كان بين دولتين أو أكثر أو داخل دولة واحدة، ولاسيما الصراعات الإثنية أو القبلية أو تلك الناتجة عن مطالب سياسية وحقوقية.

تعني الدبلوماسية الوقائية تلك النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة لمنع تفجر الصراعات أو لاحتوائها وتسويتها حال نشوبها، أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر، وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد، وحسب "بطرس بطرس غالي" الدبلوماسية الوقائية، هي مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب النزاعات أصلا أو منع تصاعدها وتحولها إلى نزاعات مسلحة، أو وقف انتشار هذه النزاعات المسلحة عند وقوعها، ويلاحظ في هذا المجال أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية بناء السلام، على اعتبار أن جهود الدبلوماسية الوقائية تسعى إلى الحيلولة دون اندلاع الصراع أو النزاع من الأساس، في حين عملية بناء السلام تهدف إلى الحيلولة دون العودة إليه ثانية.

وتهدف هذه الدبلوماسية الوقائية إلى التوفيق فيما بين المصالح المتعارضة والى خدمة المصالح البشرية الجماعية والفردية، وذلك من خلال الكشف المبكر للتوترات والنزاعات، وإزالة مصادر الخطر قبل اندلاع العنف، وكما تهدف كذلك هذه الدبلوماسية إلى منع تصعيد النزاعات وفضها، والتصدي

بالمعنى الأوسع للأسباب الحقيقية والجذرية الكامنة وراء نشوب النزاعات، مثل الجور الاجتماعي، القهر السياسي والضغوط الاقتصادية، وذلك قصد منع تجددها مستقبلا.

إن الدبلوماسية الوقائية الأممية تعتمد على مجموعة من الوسائل والآليات للوقاية من النزاعات الداخلية والدولية، منها ما جاء في نص المادة 33 من الميثاق الأممي، كالمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة، ومنها ما جاء في خطة السلام، كوجود شبكة الإنذار المبكر التي تقوم بجمع البيانات عن بؤر الصراع، وتقديمها إلى منظمة الأمم المتحدة لسرعة التحرك، بالإضافة إلى تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق، إنشاء مناطق منزوعة السلاح والنشر الوقائي للقوات، فهي كلها آليات سياسية ودبلوماسية تهدف إلى الوقاية من النزاعات المسلحة والحد منها، و تعتمد الدبلوماسية الوقائية كذلك في تحقيق أهدافها ولاسيما حفظ الأمن وبناء السلام على مجموعة من الإستراتيجيات الوقائية، تختلف باختلاف درجة خطورة الوضع وحدته، ومن هذه الإستراتيجيات، إستراتيجية التدخل الخفيف والعميق، وإستراتيجية الوقائية العملية والهيكلية.

وتقع مسؤولية ممارسة هذه الدبلوماسية الوقائية في المقام الأول على عاتق مجموعة من أجهزة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوثون السامون، أو عن طريق وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وكما تقع هذه المسؤولية أيضا على عاتق الحكومات الوطنية، وذلك بالتنسيق مع المجتمع الدولي الذي يقوم بدور فاعل أساسي في خلق قدرة وطنية في مجال الوقاية من النزاعات، وذلك قصد تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن الأمم المتحدة قد ساهمت بعد نهاية الحرب الباردة من خلال تعزيزيها للدبلوماسية الوقائية وتفعيلها على أرض الواقع، في حل بعض النزاعات الدولية والصراعات الداخلية، والحيلولة دون الوصول إلى تفاقم الأزمات وتحولها إلى حروب، سواء كان ذلك عن طريق مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ومن هذه الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة بفضل تطبيق دبلوماسيتها الوقائية، هي وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 م، ومن جهة أخرى إذا كان النجاح قد حالفها في حالات معينة مثل وقف هذا العدوان الإسرائيلي ، فقد أخفقت وفشلت في حالات أخرى خاصة إذا تعلق الأمر بتدخل الدول الكبرى، مثل عجزها في حل الأزمة الصومالية، وذلك راجع إلى عدم توفر المناخ السياسي للحوار من جهة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قوات حفظ السلام من جهة أخرى.

وفي الأخير يتضح لنا أنه كلما زاد دور الأمم المتحدة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية، أدى ذلك إلى الوقاية من النزاعات والصراعات، واحتوائها والسيطرة عليها في وقت مبكر، وفي المقابل كلما كان دور

الأمم المتحدة ضئيلا في تعزيز هذه الدبلوماسية الوقائية، أدى ذلك إلى سرعة انتشار النزاعات والصراعات وتفاقمها، و يتبين لنا كذلك أن نجاح الأمم المتحدة في تفعيل الدبلوماسية الوقائية على أرض الواقع، يتوقف على وجود ظروف مناسبة للتدخل، وفي مقدمتها رغبة أطراف النزاع في تدخلها، ورضا الدول الكبرى عن قيام المنظمة بدورها.

وبالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن لنا تقديم بعض الاقتراحات، والتي تتمثل فيما يلي:

إن الوضع الحالي للدبلوماسية الوقائية التي أحياها الأمين العام السابق للأمم المتحدة"بطرس بطرس غالي" في أجندة السلام، يزيد قليلا عن كونه مجرد فكرة، ولكنه يقل كثيرا عن كونه سياسة إستراتيجية، لذا فمن الضروري ترجمة مفاهيم الدبلوماسية الوقائية بشكل أكثر فعال إلى إستراتيجيات قابلة للتطبيق العملي وبصورة دائمة للتنبؤ بالنزاعات ومنع حدوثها.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من إنجاز مهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإنه يجب من خلال أجهزتها المتخصصة أن تبلور نمطا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال على أرض الواقع، لكن بشرط أن تكون هذه السياسات متوازنة، وأن لا تخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف أخر.

ولتعزيز الأمم المتحدة كذلك لأهدافها المنصوص عليها في الميثاق، ولاسيما حفظ السلم والأمن الدوليين، لابد لها من إدراج مضامين الدبلوماسية الوقائية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشكل ملزم لأطرافها، والبحث عن مفاهيم جديدة تتلاءم مع طبيعة الصراعات، وذلك محاولة منها دعم العمل الدبلوماسي الوقائي على حساب العمل العسكري .

على الأمم المتحدة أن تسعى إلى إنشاء قوة للانتشار السريع، تكون تحت تصرفها لاستخدامها بصورة وقائية قبل نشوب النزاع أو السيطرة عليه في بدايته، والسعي كذلك نحو تحويل نشاطاتها المنظمة والمكرسة لمعالجة الأزمات الدولية، من مجرد عمليات حفظ السلام إلى عمليات لصنع السلام وفرضه.

وبالإضافة إلى ضرورة البحث عن صيغة جديدة لإشراك المنظمات الإقليمية في الجهود الرامية لتحقيق السلم والأمن الدوليين على أساس اللامركزية، وإعادة تقييم العمل بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية على نحو يرسي بطريقة أفضل معالم النظام الديمقراطي.

وفي الأخير إن اعتماد منظمة الأمم المتحدة على التمويل الذاتي، يعطي لها قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات من جهة، والاضطلاع إلى تطبيق الدبلوماسية الوقائية بشكل سليم ومحايد من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

1-أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**، دون ذكر الطبعة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

2- الخير القشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999م.

3- بدر حسن شافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا، نموذج الإيكواس**، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009م.

4- بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999م.

5-جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دون ذكر الطبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

6- حسن نافعة، **العرب وتطوير الأمم المتحدة**، مصطفى الحمارنة (محررا)، **العرب في الإستراتيجيات العالمية**،دون طبعة،مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م.

7-خالد حساني، **مدخل إلى حل النزاعات الدولية**، دون طبعة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

8- رياض صالح أبو العطا، **القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.

9- زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1994م.

10- سعدي حقي توفيق، **حل النزاعات الدولية**، الطبعة الثانية، دار وئل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م.

11- سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، **القانون الدولي العام، حقوق الدول ووجباتها، الأقاليم والنزاعات الدولية، الدبلوماسية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

12- عبد العزيز سريحان، **القانون الدولي العام**، دون طبعة، دار الجماعي للطباعة، عمان، الأردن، 1973م.

13- عبد الكريم علوان خضر، **الوسيط في القانون الدولي العام، القانون الدولي المعاصر**، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.

14- عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

15- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية، الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، دون طبعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.

16- علي زراقط، **الوسيط في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011م.

17- علي صبح، **النزاعات الإقليمية في النصف القرن 1945-1995م**، دون طبعة،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006م.

18- عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م.

19- غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000م.

20- غيث مسعود مفتاح، **التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية**، الطبعة الأولى، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2004م.

21-مجدب حماد، **مستقبل التسوية، 30 عاما من سلام عابر**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2009م.

22- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر**، دون ذكر الطبعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.

23- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الثاني ، النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة المسارات**، دون ذكر الطبعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

24- محمد المجدوب، **الوسيط في القانون الدولي العام**، دون طبعة،الدار الجامعية، بيروت، دون ذكر سنة النشر.

25-محمد وليد عبد الرحيم، **الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين**، دون طبعة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994م.

26- مراد كواشي، **قوات حفظ السلام وأثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م.

27- نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، دون طبعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.

28- هشام محمد الأقداحي، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، دون طبعة،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2010م.

29- وليد بيطار، **القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م.

- **<u>الرسائل والمذكرات الجامعية</u>:**

أولا: الرسائل

1-أحمد قلي، **قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة تيزي وزو، 2013م.

2-بلال لعيساني،**الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر 03، 2013م-2014م.

3-ياسين الشيباني، **مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة القاهرة، 1977م.

ثانيا: المذكرات

1-رقية بن عطاء الله، **التدخل الدولي في الصومال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر01، 2010م- 2011م.

2-سليمان شريفي، **تسوية المنازعات بالطرق السلمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 1985م.

3- سميرة ناصري، **الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، 2009م-2010م.

4-عبد السلام زروال، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009م-2010م.

5- محمد ذيب، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشلف، 2009م-2010م.

- **المقالات:**

1-إحسان الهندي، "**الأساليب الودية في حل الأزمات والمنازعات الدولية**"، معلومات دولية، العدد، 57، صادر صيف 1998م.

2-أحمد إبراهيم محمود، "**الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال**" مجلة السياسة الدولية، العدد 22، صادر في أكتوبر 1995م.

3-سامي إبراهيم الخزندار، "**المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية**"، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 32، صادر خريف 2011م.

4-سامي إبراهيم الخزندار،" **نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات، التطور والمفاهيم والمؤشرات**"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد السابع، صادر نوفمبر 2011م.

5-نادية عبد السيد، "**نشاط الأمم المتحدة، حفظ السلام**"، الأبعاد التنموية والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد 112، صادر في أفريل 1993م.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

-Books:

1- Connie Peck , SustainablePeace , The Role Of The United Nation , Regional Organisation In PreventingConflicts , Roman And LittleFiled Publishers INC , USA , 1998 .

- **المواقع الالكترونية:**

1-أمين محمد حطيط، **حرب 2006 على لبنان..خلفية وأداء ونتائج**، دون ذكر الصفحة، منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net، اطلع عليه في 01 ماي 2017م، على الساعة 14:47.

2-ثلاثون سنة من اليونيفيل، مجلة اليونيفيل، عدد 02، صادر جوان 2008م، دون ذكر الصفحة، منشور عبر الموقع الالكتروني:unifil.unmissions.org، الطلع عليه في 02 ماي 2017م، على الساعة 22:12.

3-حسن نافعة، **الأمم المتحدة إلى أين؟ أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دون ذكر العدد، صادر في 03 مارس 2013م، منشور على الموقع الالكتروني: http//:hadara.center.com، اطلع عليه يوم 10 مارس 2017م، على الساعة 11:25.

4-عبد الرؤوف سنو ، **الحرب الإسرائيلية اللبنانية، الخلفيات والمواقف والأبعاد**، حوار العرب بيروت، 2006م، منشور في الموقع الالكتروني: www.abdelraoufsinno.com، اطلع عليه في يوم 28 أفريل 2017م، على الساعة 18:00.

5- عبد الرحيم مصطفى المهدي، **مشكلة الإنذار المبكر، والاستجابة والفرص الضائعة في الدبلوماسية الوقائية**، سبتمبر 1997م، منشور على الموقع الإلكتروني: www.ahram.org.eg.acpss، اطلع عليه يوم 22 مارس 2017م على الساعة 16:00.

6-عتريسي طلال، **التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 58، صادر تشرين الأول 2006م، منشور في الموقع الالكترونيwww.lebarmy.gov.ld، اطلع عليه في 30 أفريل 2017م، على الساعة 22:12.

7-فاطمة غلمان، **الدبلوماسية الوقائية بين احترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 15، صادر في يوليو2015م، منشور على الموقع الالكتروني: http://search.mandumah.com، اطلع عليه يوم 12 ماي 2017 على الساعة 19:34.

8-قرار مجلس الأمن رقم 1701، صادر بتاريخ 2006/08/12م، منشور على الموقع الالكتروني: .www.un.org/ar/documents، اطلع عليه في 01 ماي 2017م، على الساعة 18:07.

9- قسم البحوث والدراسات، **دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية**، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، الصومال، مايو 2016م، ، منشور على الموقع الإلكتروني:http//www.mogadishucentre.com، اطلع عليه يوم 28 مارس 2017م، على الساعة 20:12.

10-محمد الأخضر كرام، **الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام**، جامعة ورقلة الجزائر، عدد 14، صادر بتاريخ 14 أفريل 2007م، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb، أطلع عليه يوم 08 مارس2017م، على الساعة 17:22.

11-منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "بطرس بطرس غالي"،**برنامج للسلم، الدبلوماسية الوقائية وضع السلم وحفظ السلم**، عملا بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن، في 31 جانفي 1992م، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، مجلس الأمن، الدورة السابعة والأربعون، 17 جوان 1992م، منشور على الموقع الالكتروني: www.un.org/sc/documents/reports ، اطلع عليه يوم 15 مارس 2017م، على الساعة 21:01.

12-ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الموقع عليه في 26 جوان 1945م في سان فرانسيسكو، في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945م، منشور على الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/documents، اطلع عليه يوم 10 أفريل2017م، على الساعة 10:30.

فهرس المحتويات

المحتويات:..... الصفحة

إهداء ..... /

شكر..... /

مقدمة.....1-6

الفصل الأول:الدبلوماسية الوقائية في ضوء النظام الأممي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.....7- 9

المبحث الأول:التسوية السلمية للنزاعات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.....10

المطلب الأول: المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة..... 11

أولا: المفاوضات.....11 -13

ثانيا: المساعي الحميدة والوساطة.....13 -14

المطلب الثاني: التحقيق والتوفيق.....14

أولا:التحقيق.....14-16

ثانيا:التوفيق.....16-17

المبحث الثاني: الإطار النظري للدبلوماسية الوقائية الدولية.....18

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الوقائية.....18

أولا:نشأة الدبلوماسية الوقائية.....19-22

ثانيا:تعريف الدبلوماسية الوقائية.....22- 25

ثالثا: أنواع الدبلوماسية الوقائية.....25- 26

المطلب الثاني: أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة عن الدبلوماسية الوقائية.....26

أولا: مجلس الأمن.....26- 27

ثانيا: سكرتارية الأمم المتحدة.....27- 28

خلاصة الفصل:.....29

الفصل الثاني: آليات وإستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية الدولية..... 30- 31

المبحث الأول:آليات عمل الدبلوماسية الوقائية الدولية.....33
المطلب الأول:تدابير بناء الثقة وتقصي الحقائق.....33
أولا: تدابير بناء الثقة..... 34
ثانيا: تقصي الحقائق..... 35- 36
المطلب الثاني: الإنذار المبكر.....36- 37
أولا:المقصود بنظام الإنذار المبكر.....37- 39
ثانيا:دور نظام الإنذار المبكر.....39- 41
المطلب الثالث:المناطق المنزوعة السلاح والنشر الوقائي للقوات..... 41
أولا:المناطق المنزوعة السلاح..... 41- 42
ثانيا: النشر الوقائي للقوات.....42-43
المبحث الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية الدولية.....44
المطلب الأول: إستراتيجية التدخل الخفيف والتدخل العميق.....44
أولا:التدخل الخفيف.....44- 46
ثانيا:التدخل العميق.....47-48
المطلب الثاني:إستراتيجية الوقاية العملية والهيكلية.....48
أولا:إستراتيجية الوقاية العملية.....48- 49
ثانيا:إستراتيجية الوقاية الهيكلية.....50
خلاصة الفصل:.....51
الفصل الثالث: بعض تطبيقات الدبلوماسية الوقائية برعاية الأمم المتحدة
.....52- 54
المبحث الأول: الدبلوماسية الوقائية في القارة الإفريقية الصومال أنموذجا.....55
المطلب الأول: بداية الأزمة الصومالية وتطورها.....55- 57
المطلب الثاني: جهود التسوية الأممية في الصومال..... 57-61

المبحث الثاني : الدبلوماسية الوقائية في الشرق الأوسط العدوان الإسرائيلي

على لبنان عام 2006 م أنموذجا.....62

المطلب الأول : أسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ونتائجه.....62

أولا: أسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006.....62- 63

ثانيا: نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006.....63- 64

المطلب الثاني:جهود التسوية الأممية للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006

.....65- 66

خلاصة الفصل: 67

خاتمة:.....68- 72

قائمة المراجع:.....73-79

فهرس المحتويات: 80- 83